



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم تجارية
تخصص: مالية مؤسسة LMD

دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

"دراسة حالة مؤسسة رويال موندريال - كوين - الوادي"

إشراف الأستاذ:

* إبراهيم قعيد

إعداد الطلبة:

✕ عبد الرزاق مشاركة

✕ زكرياء طينة

الموسم الجامعي: 2014/2013

كلمة شكر

يقول الله تعالى: (... لئن شكرتم لأزيدنكم ...) .

ويقول عليه الصلاة والسلام : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " .

الحمد لله عدد خلقه و رضى نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته .. يقال الشكر قيد النعم وليس أحق بالشكر من الله تعالى الذي بلطفه وبحوله ما كان لنا أن نكتب حرفا أو تخط كلمة ... نقول :

ملء الفؤاد أول حمد لخالقي حمدا يترجم ما يحتبس بخافقي
لولاه ما حظيت يمني صفحة ولما إستوى قلمي وأرسل ناطقي
نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلي من يعود له الفضل في انجاز هذا البحث :
إلي الذي أسدى الجميل تفضلا أستاذنا أكرم به من حاذق
من كان ناصحا وموجها حتى استقامت بعد ذلك أوراقنا
إلي الأستاذ الفاضل : قعيد ابراهيم

الذي اشرف علي هذه المذكرة وخصص لها جزء كبير من وقته واهتمامه وجهده ،
وأعاننا في بنائها بتقوية العزيمة وجدية الطرح وتصويب الفكرة وتدقيق العبارة ...

كما نتقدم بعميق الشكر الي الأستاذ الفاضل الدينوري سالمى لمساهمته القيمة
ومد يد العون لنا

دون نسيان أساتذة قسم العلوم التجارية والتسيير وكل من ساهم معنا في انجاز هذا
العمل من قريب أو بعيد

زكرياء - عبدالرزاق

فهرس المحتويات

العنوان:	الصفحة:
شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	III-II
قائمة المحتويات.....	VII -VI
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
المقدمة العامة.....	أ - ح

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمعلومات المالية

تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفهوم المعلومات المالية.....	03
المطلب الأول: ماهية البيانات.....	03
المطلب الثاني: ماهية المعلومات.....	09
المطلب الثالث: ماهية المعلومات المالية.....	17
المبحث الثاني: مفهوم نظم المعلومات.....	21
المطلب الأول: ماهية النظم.....	21
المطلب الثاني: تعريف وخصائص وأنواع نظم المعلومات.....	23
المطلب الثالث: الوظائف الأساسية لنظم المعلومات.....	27
المبحث الثالث : مفهوم الأنظمة الخبيرة.....	33

33	المطلب الأول : ماهية الذكاء الاصطناعي
35	المطلب الثاني : ماهية النظم الخبيرة
37	المطلب الثالث : مكونات ومزايا وعيوب النظم الخبيرة
41	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية واستخدام المؤشرات المالية لتقييم المالي للمؤسسة

43	تمهيد.....
44	المبحث الأول:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.....
44	المطلب الأول:ماهية الميزانية.....
48	المطلب الثاني: جدول حساب النتيجة.....
52	المطلب الثالث:جدول التدفقات النقدية
55	المبحث الثاني:مفهوم تقييم الاداء المالي
55	المطلب الأول: ماهية عملية تقييم الاداء.....
58	المطلب الثاني: القواعد الاساسية لتقييم الاداء.....
61	المطلب الثالث: مفهوم تقييم الاداء المالي
64	المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة.....
64	المطلب الأول: تحديد معايير و مؤشرات تقييم الاداء المالي.....
65	المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.....
75	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي
82	خلاصة الفصل الثاني.....

84	تمهيد.....
85	المبحث الأول: تقديم مؤسسة رويال موندريال
85	المطلب الأول: ماهية المؤسسة
86	المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركة
87	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وغاياتها.....
88	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي
92	المبحث الثاني: تقديم الكشوفات المالية للمؤسسة.....
99	المبحث الثالث :تحليلي الميزانية بواسطة النسب والمؤشرات.....
99	المطلب الاول: التحليل بواسطة النسب المالية
103	المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.....
108	خلاصة الفصل الثالث.....
109	الخاتمة العامة.....
114	قائمة المراجع.....
120	قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين مصادر المعلومات	15
02	الميزانية المالية	47
03	حسابات النتائج حسب الوظيفة	50
04	العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية	54
05	طرق حساب رأس المال العامل	76
06	يوضح الاحتياجات في رأس المال العامل	79
07	الخزينة	80
08	حساب الخزينة	81
09	الميزانية (الاصول)	93
10	الميزانية (الخصوم)	95
11	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	96
12	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	97
13	حساب نسبة سيولة الاصول	99
14	حساب نسبة السيولة العامة	100
15	حساب نسبة التمويل الدائم	100
16	حساب نسبة التمويل الخارجي	101
17	حساب نسبة الاستقلالية المالية	101
18	حساب المردودية الاقتصادية	102
19	حساب المردودية المالية	102
20	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	103
21	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	103
22	حساب رأس المال العامل الخاص	104
23	رأس المال العامل الإجمالي حساب	105
24	حساب رأس المال العامل الأجنبي	105
25	حساب احتياجات رأس المال العامل	106
26	حساب الخزينة	106
27	حساب الخزينة	107

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين البيانات والمعلومات	08
02	العوامل التي تؤثر في تفسير واستخدام المعلومات	16
03	قائمة التدفقات النقدية	52
04	شعار مؤسسة روايال موندريال	88
05	الهيكل التنظيمي للشركة	89

المقدمة العامة

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع المحيط بتميزه بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها وازدهارها لكن غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها .

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعدد وتشابك نشاطاتها وأعمالها واشتداد المنافسة ، وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات في كافة المستويات داخل المؤسسة .

تتكون المؤسسة من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام ، وذلك من خلال فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتجة عنها من جهة ، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت والشكل المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة .

ولم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول التكنولوجيا المعلومات ، لان دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبني عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة ، وبالتالي فان المعلومات المالية تلعب دورا يمثل في ترشيد القرارات وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة .

ومن هذا المنطق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة ، والعمل على تقادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها والتمكن بذلك من مواجهة المؤسسات المنافسة .

✓ الإشكالية :

وعلى ضوء هذا جاءت دراستنا هذه تبين أهمية دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلي أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

✓ الأسئلة الفرعية :

وتتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي :

- ما هي الأسس النظرية للمعلومات المالية ونظم المعلومات والأنظمة الخبيرة ؟

- ما كفاءة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الإفصاح عن الوضع المالي للمؤسسة ؟ وما الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني ؟.
- ما مدى استخدام الأساليب المساعدة للمؤسسة في تقديم معلومات مالية تخدم مستعملي البيانات الواردة في القوائم المالية ؟
- ما هو واقع استعمال المعلومات المالية في عرض الوضعية في مؤسسة رويال مونديال ؟

✓ الفرضيات :

- بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية :
- . **الفرضية الأولى :** تعتبر المعلومات المالية أساس اتخاذ القرارات فتستمد من القوائم المالية وتنتج عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات .
- . **الفرضية الثانية :** تحتوي القوائم المالية معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي ، تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة .
- . **الفرضية الثالث :** تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية .
- . **الفرضية الرابع :** مؤسسة رويال مونديال في تحسن من خلال بداية تبني النظام المحاسبي المالي في جميع العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها .

✓ أهمية الدراسة :

انطلاقا من أهمية المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من جهة و اتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بها من جهة أخرى ، يقوم متخذ القرارات بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها المحيط الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على بقاء المؤسسة و استمرارها .

✓ أهداف الدراسة :

- و من بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة لمعالجتها نذكر ما يلي :
- التعرف على المعلومات الداخلية للمؤسسة .
 - إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

- الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية .
- إبراز أهمية القوائم المالية و دورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية ،

✓ أسباب اختيار الموضوع :

من أهم أسباب اختيارنا للموضوع هناك :

الأسباب الموضوعية :

أسباب موضوعية تتعلق بالموضوع ذاته وهي :

. محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلي المكتبة الجامعية

. أهمية المعلومات المالية داخل المؤسسة واعتبارها الأساس الذي تبني عليه المؤسسات أهدافها

. الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لمساهمتها في تطور واستمرار المؤسسة .

الأسباب الذاتية :

أما الأسباب الذاتية فيمكن تلخيصها فيما يلي :

. جاء الاختيارنا بحكم التخصص الذي ندرس فيه (مالية مؤسسة) ، وكذلك الرغبة في التخصص أكثر في المجال .

. شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة التي اكتسبتها المعلومات .

. إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلي المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.

✓ منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية وإثبات الفرضيات اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي كما قمنا بتدعيم تحليلنا بالجدول والأشكال كما استعملنا أسلوب المقارنة في الدراسة التطبيقية من أجل تحديد الوضعية المالية للمؤسسة .

✓ أدوات البحث :

اعتمدنا في دراستنا هذه على :

. الكتب و الأطروحات والرسائل الجامعية المتخصصة في موضوع البحث .

. مواقع الانترنت .

. التقارير و الجرائد الرسمية.

✓ الدراسات السابقة :

1 . عباسي عصام ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة ، دراسة حالة ليند غاز 2011/2009، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2012/2011

2 . زوزو نعيمة ، دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، الجزائر ، سنة 2012/2011

3 . شباح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية" دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008 /2007

✓ حدود الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على إطارين للبحث فيهما هما :

- البعد المكاني للدراسة :

نطاق الدراسة كان على مستوى ولاية الوادي في مؤسسة رويال موندريال

- البعد الزمني للدراسة :

الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة استعمال المعلومات المالية في تقييم أداء المؤسسة رويال موندريال خلال الفترة (2011. 2012) .

✓ هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وعلى الأسئلة الفرعية ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول تحت عنوان " مفاهيم حول المعلومات المالية و نظم المعلومات والنظم الخبيرة ، وجاءت ضمنه ثلاث مباحث ، فحاولنا في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم المعلومات المالية هذا من خلال المبحث الأول وذلك بالتعرف أولاً على المفاهيم الخاصة بالبيانات والمعلومات وتحديد الفرق بينهما ، أما المبحث الثاني فسنحاول تحديد مفهوم نظم المعلومات من خلال التطرق إلى ماهية النظم بصف عام ثم نظم المعلومات بصفة خاص ، وأخيراً في المبحث الثالث سنتطرق إلى مفهوم الأنظمة الخبيرة بنوع من التفصيل من مفهوم ومزايا وعيوب النظم الخبيرة .

أما الفصل الثاني فبعنوان " المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية واستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ، فسننتظر في المبحث الأول إلى المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ، من خلال شكل الميزانية العامة وتصنيف عناصرها ، ثم تصنيف وعرض البيانات في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، أما المبحث الثالث فقومنا بتحديد مفهوم تقييم الأداء المالي وذلك بالتطرق إلى ماهية عملية تقييم الأداء وأخيراً في المبحث الثالث فسننتظر إلى المؤشرات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

وأخيراً في الفصل الثالث الذي يعتبر محاولة تجسيد وتطبيق أهم النقاط التي تم التطرق لها في الجانب النظري من هذا البحث ميدانياً ، من خلال دراسة تطبيقي لمؤسسة روابال مونديال فجاء هذا الفصل بعنوان " دراسة تطبيقية لأهمية المعلومات المالية في المؤسسة روابال مونديال (2011. 2012) ، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، فخصصنا المبحث الأول لتقديم المؤسسة من خلال تعريفها وعرض هيكلها التنظيمي ، أما في المبحث الثاني فسننتظر إلى تقديم الكشوفات المالية من خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة ، وأما المبحث الثالث فسنحاول تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالية والتحليل بواسطة النسب .

✓ صعوبات الدراسة :

خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها :

- تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية ، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جداً مقارنة بأهميتها .
- عدم ملائمة توقيت الدراسة في السداسي السادس لإ نجاز هذه الدراسة والتركيز فيها .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية

ونظم المعلومات

❖ المبحث الأول : مفهوم المعلومات المالية

❖ المبحث الثاني : مفهوم نظم المعلومات

❖ المبحث الثاني : مفهوم النظم الخبيرة

تمهيد :

تتبع المؤسسة عدة إجراءات معقدة حتى تصل إلى القيام بوظائفها وأنشطتها بصفة منتظمة ، تسمح لها بخلق مكانة في السوق والمحافظة عليها ، خاصة في ظل التطورات السريعة التي يعرفها هذا الأخير ، فأصبح على المسيرين جمع المعلومات لتساعدتهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها ، وللمعلومات المالية أهمية كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة ، فهي تخدم المسيرين داخل المؤسسة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة ، أما على المستوى الخارجي فهي تمد الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين بالمعلومات اللازمة للتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة لاستثمار أموالهم .

إن الحجم الكبير للمعلومات التي يتم تداولها في المؤسسة أدى بهذه الأخيرة إلى إتباع نظام يكفل لها السيطرة على ذلك الحجم من المعلومات تخزينا و معالجتها ونشرا ، وهذا ما يسمح بتوفير المعلومات المطلوبة لمختلف المستويات الإدارية حتى تستطيع أداء مهامها على أسس سليمة بما يحقق مصالح المؤسسة .

وقد ظهرت النظم الخبيرة كأحد أهم مجالات تطبيق الذكاء الصناعي ، والتي تقضي بالاستفادة من الخبرة البشرية وتوظيفها في نظام إلكتروني لتكون المعلومات المعالجة أكثر موضوعية ودقة .

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل من خلال العناصر التالية :

❖ مفهوم المعلومات المالية

❖ مفهوم نظم المعلومات

❖ مفهوم النظم الخبيرة

المبحث الاول : مفهوم المعلومات المالية :

يستخدم البعض لفظ البيانات والمعلومات للدلالة على نفس المفهوم ، بينما في الواقع أن كلا من المفهومين مختلف عن الآخر ، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث ، حيث سنتطرق في المطلب الأول لماهية البيانات ثم في المطلب الثاني إلى ماهية المعلومات ونوضح الفرق بين المعلومات والبيانات وأخيرا في المطلب الثالث سنتطرق إلى ماهية المعلومات المالية والتي هي محل دراستنا .

المطلب الاول : ماهية البيانات

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف وخصائص وأنواع ومصادر وطرق الحصول على البيانات .

الفرع الأول : تعريف البيانات

لقد أعطيت عدة تعاريف للبيانات فعرفت على أنها : "هو عبارة عن مجموعة من الحقائق الضرورية التي تعبر عن موقف وأفعال معينة سواء أكان التعبير عنها بأرقام أم برموز أو كلمات أو إشارات ، ولكن هذه الحقائق قد تكون غير مترابطة او غير مهيكلة وغير مجدية وهي على صورتها الحالية ".⁽¹⁾

وعرفت أيضا على أنها : "هي مواد وحقائق خام أولية ، لست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ، ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة ، فالمعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها ، وتحولها إلى شكل له معنى ".⁽²⁾

وعرفت أيضا على أنها: "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز وغير منظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد والتي لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح ، والتي اذا ما فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فان هذه البيانات تحولت الى معلومات".⁽³⁾

(1) علاء عبدالرزاق السالمي ، نظم إدارة المعلومات منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص 8 .

(2) فؤاد الشرايبي ، نظم المعلومات الادارية ، الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص 64 .

(3) ايمان فاضل المرئي ، هيثم محمد الزعبي ، نظم المعلومات الادارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 24 .

من التعاريف السابقة نستنتج ان البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليست لها أي معنى أو دلالة في حد ذاتها ، بمعنى أنها إذا تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى مستعملها مما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات ، أما إذا عولجت من خلال عمليات التحليل والشرح أصبحت ذات دلالة وفائدة مما يمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات ويتم بناء القرار الصائب على أساسها .

الفرع الثاني : خصائص البيانات

حتى يستفيد المتلقي للبيانات منها فيجب أن تتصف بخاصيتين هما :⁽¹⁾

أ. الإضافة المعرفية :

حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسله إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه ، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسله إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية ، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها وعندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول الى معلومات .

يتم التمييز بين البيانات و المعلومات وفق معيار الشخص المتلقي (المستفيد) فإذا ما أدت البيانات الى إضافة معرفة لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات ، أما إذا لم تؤدي البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في اطار البيانات .

سمي معيار التفرقة بين البيانات والمعلومات بمعيار الشخص المتلقي ، لأن ما يعد البيانات بالنسبة لشخص ما يمكن أن يعتبر معلومات بالنسبة لشخص آخر والعكس صحيح .

ب. الارتباط :

حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بشكل معين أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي ، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ ، فهي إما تؤدي إلى قرار سليم ، وإما تؤكد أن القرار المتخذ سليم ، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى .

⁽¹⁾ عبدالرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2006 ، ص ص 12-13

الفرع الثالث : انواع البيانات

يمكن تقسيم البيانات إلى الأنواع التالية :⁽¹⁾

I. البيانات الكمية :

وهي بيانات رياضية وإحصائية تبرز علاقة محددة بين عدد من العوامل او المتغيرات وتتميز بالدقة والثقة .

II. البيانات النوعية :

وهي تتضمن أحكام أو تقديرات غير محدودة بالأرقام لذا فهي أقل دقة وثقة من سابقتها لأنها تتضمن التحيز ونقص الموضوعية .

الفرع الرابع: مصادر البيانات

يمكن القول بشكل عام أن المصدر الأساسي للبيانات هو الإنسان الذي يقوم بتجميع هذه البيانات من خلال مشاهداته وملاحظاته وتجاربه وتحرياته على الواقع المحيط به ، إلا أنه في مجاله الإداري وفيما يخص المؤسسة نستطيع القول أن مصادر البيانات هو في الواقع يمكن تقسيمها إلى نوعين :⁽²⁾

I. المصادر الداخلية للبيانات :

يقصد بها البيانات التي تجمع من الإدارات المختلفة والأقسام و العاملين في مختلف جوانب نشاط المؤسسة ، وتتمثل هذه البيانات في الفواتير ، أوامر الشراء ، الشيكات الواردة والصادرة الخ .

II. المصادر الخارجية للبيانات :

وهي تلك البيانات التي تأتي من الزبائن والموردين ، ومن مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المعنية ، والسوق واليات العرض والطلب السائدة في السوق ، ومن ردود أفعال المستهلكين إلخ .
وسواء كانت البيانات من مصادر داخلية أو خارجية للمؤسسة فإنه ينبغي تبويبها وتصنيفها وتحليلها ومعالجتها لكي يمكن الاستفادة منها .

الفرع الخامس : طرق الحصول على البيانات

⁽¹⁾ عباسي عصام ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار ، دراسة حالة ليند غاز 2011/2009 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012/2011 ، ص 5 .
⁽²⁾ ايمان فاضل السامرائي ، هيثم محمد الزغبى ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

تتعدد طرق الحصول على البيانات وتتنوع حسب احتياجات المستخدم ومن بين هذه الطرق نذكر : (1)

ا. البحث وفحص السجلات :

يتم ذلك من خلال متابعة الخريطة التنظيمية والملفات والتقارير ونماذجها وسجلات القرارات الهامة والشكاوي والمشاكل التي سجلت عند إعداد وتنفيذ الخطط علاوة علاوة على المراسلات الخاصة .

ا. استخدام أسئلة الاستبيان :

الاستبيان عبارة عن وسيلة لجمع البيانات عن طريق استمارة تملئ من طرف المنتجين ، ونجد أن هذا الأخير سيد الموقف فهو الذي يملئ الاستمارة ، ولذلك يستخدم الاستبيان للكشف عن حقائق الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي وميول الأفراد ، كما أن بياناته تكون أكثر موضوعية مقارنة بالمقابلة الشخصية كوسيلة بديلة .

ا. المقابلة الشخصية :

تعتبر من أهم الطرق للحصول على البيانات والمعلومات ، بحيث توجد بعض البيانات لا يمكن الحصول عليها بالمقابلة وجها لوجه .

تساعد وسيلة المقابلة الشخصية في ملاحظة سلوك الفرد والجماعة والتعرف على آرائهم ومعتقداتهم وفيما إذا كانت تتغير بتغير الأشخاص وظروفهم وتساعد كذلك على تثبيت صحة البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادر مستقلة وتمتاز بأنها أفضل الوسائل لاختبار وتقويم الصفات الشخصية كما أنها مفيدة في مجال الاستشارات ، وهي الوسيلة الوحيدة لجمع البيانات في المجتمعات الامية .

ا. الملاحظة :

(1) محمد الفيومي ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية والبنوك التجارية وشركات التأمين ، الدار الجامعية ، لبنان، 1990 ، ص 135.

يمكن الحصول على أجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الأحداث المرتبطة بها ويتم تجهيز البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات عن المشكلة فمثلا إذا تبين للإدارة عدم فعالية وكفاءة بعض الأنشطة الصناعية فإن الملاحظة الفعلية للأنشطة المرتبطة قد توفر بيانات ليتم معالجتها لتوفير معلومات تساعد في استبعاد المشاكل المرتبطة بها .

٧. نتائج التجارب والمسح :

في بعض الحالات قد يكون من المناسب إدخال بعض المصادر كالأفراد والآلات والمعدات وغيرها في تجربة تخضع للتحكم ومنه يمكن فرض تحكم أكبر في المصادر بالتحكم في المتغيرات المتعرف على أثرها في مشكلة معينة .

أما المسح فيعبر أكثر الطرق استعمالا وسرعة في تجميع البيانات ، وحتى يكون له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى تخطيط جيد واضح وتسلسلي للأسئلة ، وكذلك ضرورة اختيار العينة بكل حذر وعناية للحصول على بيانات قيمة وصحيحة ودقيقة .

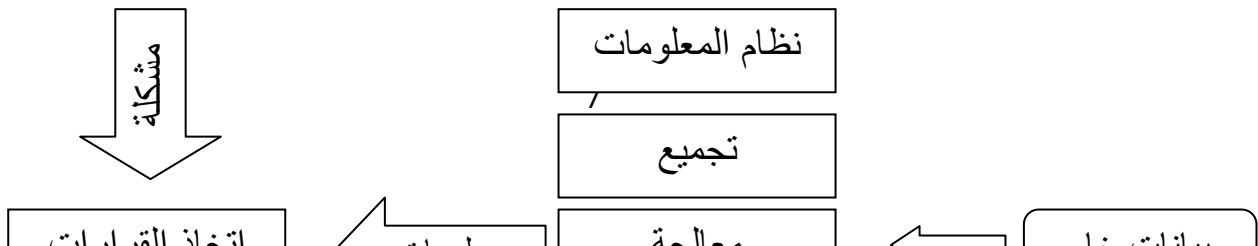
٧.١. التقارير :

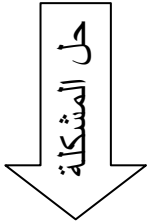
تقوم هذه الطريقة على أساس الملاحظات أو الأحاديث غير الرسمية ، قد تكون هذه التقارير قاصرة ومتحيزة ، ولكنها في أحوال أخرى قد تكون مفيدة .

الفرع السادس :العلاقة بين البيانات والمعلومات

إن هناك فرقا بين البيانات والمعلومات . فالبيانات هي حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستتم مستقبلا . هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محدودة العدد . والمعلومات هي بيانات قد تم معالجتها بشكل أعطى لها معنى بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها و أضاف إليها قيمة حقيقة أو مدركة بالنسبة لعمليات صنع القرارات الحالية أو المستقبلية ويمكن التعبير عن العلاقة بين البيانات والمعلومات كما في الشكل الموالي :

الشكل رقم (01) :يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات





المصدر : محمد عبدالحليم صابر ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الفكر الجامعي ، 2007 ، ص 11 .

المطلب الثاني : ماهية المعلومات

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف المعلومات وخصائصها وأنواع ومصادر والعوامل المؤثرة على تفسير واستخدام هاته المعلومات .

الفرع الاول :تعريف المعلومات

للمعلومات عدة تعاريف نذكر منها : "هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاصا ، وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم ، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها ".⁽¹⁾

وكما عرفت ايضا : " بأنها تعتبر بمثابة بيانات قد قومت ونظمت وفسرت بغيت الاستخدام أي أنها ببساطة بيانات قد تم معالجتها من خلال عمليات الفرز والتصنيف والفهرسة ".⁽²⁾

وخلاصة مما سبق يمكن القول بأن المعلومات هي نتيجة عمليات تنظيم أو ترتيب أو جدولة أو تحويل البيانات إلى مجموعات مختارة بطريقة معينة مما يزيد من فهمها بالنسبة للمستفيد هذا مع ضرورة ملاحظة أن علاقة البيانات بالمعلومات هي علاقة ذات طبيعة دورية حيث يتم تجميع وتشغيل البيانات للحصول على معلومات وتستخدم هذه المعلومات في اتخاذ قرارات تؤدي بدورها إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى مجموعة إضافية من البيانات يتم مرة أخرى تجميعها ومعالجتها للحصول على المعلومات الإضافية وهكذا .

الفرع الثاني : خصائص المعلومات

إن أهم الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات هي :⁽³⁾

أ. التوقيت :

بمعنى أن تكون المعلومات مناسبة زمنيا لاستخدامات المستفيدين ويتطلب ذلك ضرورة تخفيض الوقت اللازم لمعالجة البيانات ولا يتحقق ذلك إلا باستخدام الحاسب الالكتروني الذي يمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب .

ب. الدقة :

(1) فؤاد الشرايبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .
(2) محمد الصيرفي ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 ، ص 127 .
(3) نفسه ، ص ص 140,142 .

وتعني أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الصريحة التي يكون سببها بيانات معنية أو أخطاء الفنية الناتجة عن المعلومات غير المناسبة زمنيا ، ويمكن التعرف على معدل الدقة عن طريق نسبة المعلومات الصحيحة إلى إجمالي المعلومات الناتجة خلال فترة زمنية معنية.

III. الصلاحية:

بمعنى أن تكون المعلومات ملائمة ومناسبة لطلب المستفيد لإدارة أي منظمة سوف تشعر بالإحباط عندما يتحقق لهما بعض معلومات دقيقة في الوقت المناسب ولكنها غير متكاملة أي ينقصها بعض البنود التي تجعلها غير صالحة للتوصل إلى قرارات مستندة على أساسها .

IV. التركيز:

فمن المفضل تركيز وتلخيص المعلومات في جداول ورسومات بيانية توضح الاتجاهات العامة وتدل على البنود التي يمكن ان تعتبر شاذة توضح الاتجاهات الطبيعية و المتوقعة وفقا للخطط الموضوعة للنشاطات المختلفة التي تقوم بها المنظمة وذلك تجنباً لضياع المعلومات المفيدة وسط المعلومات غير المفيدة.

V. الوضوح:

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات منسقة فيما بينها دون تعارض او تناقض ويكون عرضها بالشكل المناسب للمستفيد بحيث يستطيع قراءاتها واستعمالها دون غموض.

VI. المرونة :

يقصد بالمرونة قابلية المعلومات لتكيف تلبية للاحتياجات المختلفة لجميع المستفيدين فالمعلومات التي يمكن استخدامها بواسطة العديدة من المستفيدين في تطبيقات متعددة تكون أكثر مرونة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تطبيق واحد.

VII. عدم التحيز:

وتعني هذه الخاصية عدم تغير محتوى المعلومات بما يجعله مؤثراً على المستفيد او تغير المعلومات حتى تتوافق مع أهداف أو رغبات المستفيدين.

VIII. القابلية للقياس:

وتعني هذه الخاصية إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة من نظام المعلومات الرسمي ونحن هنا نستبعد المعلومات غير الرسمية من هذه الخاصية.

IX. التأكد:

بمعنى أن تكون المعلومات مؤكدة المصدر (أي موثقة) بالإضافة إلي عدم احتوائها على أخطاء تشك في مصدرها.

X. الدلالة:

بمعنى أن تشبع المعلومات حاجة الإدارة إلي المعرفة التي تساعد في اتخاذ القرارات أو أن تساعد في إدراك جديد لماهية الأعمال التي تقوم بها ومن ثم فانه لا يجب متابعة التقارير التي كانت ذات دلالة في وقت مضي ولم يعد لها أي دلالة حاضرا.

الفرع الثالث : أنواع المعلومات

تتنوع المعلومات بتنوع محتواها وهدفها وحجمها وتختلف حسب ارتباطها بالموضوع المتعلقة به ويمكن تصنيف المعلومات حسب المعيار التالي: (1)

I. الإطار الزمني للمعلومات :

يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين نوعين من المعلومات : معلومات تاريخية ومعلومات تنبؤية . فالمعلومات التاريخية هي المعلومات التي يتم تجميعها عبر الزمن وتتعلق بفترات زمنية سابقة ، أما المعلومات التنبؤية هي المعلومات التي تنتبأ بها المؤسسة لفترات زمنية قادمة .

II. مصدر المعلومات :

(1) عباسي عصام ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة ورقلة ، سنة 2011/2012 ، ص ص 13,14 .

نميز هنا بين نوعين من المعلومات ، المعلومات الداخلية والخارجية ، فالمعلومات الداخلية هي تلك المعلومات التي تتحصل عليها من مختلف اقسامها والمتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها ، أما المعلومات الخارجية فهي تلك المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من بيئتها الخارجية كأسعار الفائدة إلخ .

III. إمكانية القياس :

نميز بين المعلومات الكمية والتي يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام ، السلاسل الحرفية أو الجمع بينها ، يتميز هذا النوع من المعلومات كونها سهلة الترميز .

IV. المستوى الهرمي للمؤسسة :

استنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاث أنواع وهي :

- أ- المعلومات التشغيلية : وتشمل كل المعلومات المرتبطة بالوظائف الإعتيادية والروتينية للمؤسسة ، فبدونها لا يمكن لهذه الوظائف أن تتجزأ أو تراقب ، ومثال على ذلك المعلومات المحاسبية وتمثل الجزء الأكبر من المعلومات داخل المؤسسة ، تتميز هذه المعلومات بأنها معلومات رسمية ناتجة عن نظم المعلومات وداخلية بالدرجة الأولى كونها متعلقة بعمليات المؤسسة .
- ب- معلومات التسيير (المعلومات التكتيكية) : هي كل المعلومات التي تؤثر على سلوك الأفراد داخل المؤسسة لجعله تتوافق وأهدافها بشكل يضمن الاتصال والتنسيق بين مختلف اقسامها ، فمثلا المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي ، المهام والمسؤوليات ، المعلومات المتعلقة بالسياسة التسويقية ، ... إلخ . وهذه المعلومات قد تكون رسمية وغير رسمية .
- ت- المعلومات الإستراتيجية : تلعب دورا هاما في تكييف المؤسسة مع محيطها ، نظرا للارتباط الكلي بمستقبل المؤسسة والفرص التي تتيح لها البقاء والنمو ، ومثال هذا معلومات آراء الزبائن ورغباتهم ، ووضعية المنافسين .

الفرع الرابع : مصادر المعلومات :

يمكن الحصول على المعلومات من مصدرين هما : (1)

أولا : المصدر الداخلي

ويقصد به كل التسجيلات ، والتقارير التي تحتفظ بها المنظمة من أجل الرجوع إليها عندما تريد وضع الخطط ، والسياسات ، والإستراتيجيات ، والمعايير لتقويم الأداء ، من أجل اتخاذ قرارات متعلقة بهم ، وتختلف بحسب نوع المنظمة التي تقوم بها .

ويمكننا تصنيف المعلومات المحصل عليها من المصادر الداخلية ، كما يلي :

- **معلومات تتعلق بالتمويل** : وتشمل الميزانيات التقديرية ، ومصادر التمويل ، وطرق حساب الربحية ، وكافة المراسيم ، والقوانين المالية .
- **معلومات تتعلق بالمبيعات** : من تحديد سعر بيع الوحدة ، وهل هذا البيع أجل أم نقدي ، ومقدار الحسم الممنوح للمشتريين ، وكافة العقود المنظمة بصدد ذلك .
- **معلومات تتعلق بالموارد البشرية** : أي كل ما يتعلق بالتدريب ، وتنمية الفكر الإداري لدى العاملين ، كالمديرين ، لرفع الكفاءة الإنتاجية لديهم .
- **معلومات تتعلق بالبحث والتطوير** : يتحدد فيها تكاليف تطوير ، والبحث ، ونسبتها من المبيعات ، حتى تستمر العملية الإنتاجية ، ونضمن تطوير المنتجات ، وجودتها ، ونوعيتها لتواكب العصر الحديث ، ولمقابلة التطورات السريعة .

ثانيا : المصدر الخارجي

أي كل ما يصل إلى المنظمة من البيئة الخارجية ، وفيها ما يمكن أن يكون رسميا أي المنظمات العليا كالهيئات ، والمؤسسات ، والوزارات ، وكافة المعلومات المتعلقة بالقوانين ، والتشريعات ، والمعلومات ، عن كافة الوقائع الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، والتقنية المتوفرة ، وتكون إما من مصادرها الأولى ، أو وصول هذه المعلومات بعد نشرها بدون تحريف كالمعلومات المتوفرة في المجموعة الإحصائية .

(1) حسن علي مشرفي ، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة) ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 1997، ص ص 56-57

ومعلومات تصل من مصدر غير أساسي (ثانوي) قبل نشرها ، وهي معلومات غير دقيقة حيث يمكن إجراء تحليل لها ، وبعض التعديلات لحين نشرها ، كالمعلومات المتوفرة لدى غرفة التجارة والصناعة ، ونشرات شركة التأمين ، والمصارف .

ويمكن تصنيف المصادر الخارجية إلى :

١. مصادر أولية (رئيسية)

لها أهمية أكثر من المصادر الثانوية ، نتيجة لاختلاف التنظيم ، وخصائص الصناعة وطبيعتها بالإضافة إلى المجالات الوظيفية المختلفة ، وأهم مصادر المعلومات الأولية :

. الملاحظة . التجارب . البحث الميداني . التقدير الشخصي .

٢. المصادر الثانوية :

. معلومات الشركة . المصادر الخارجية . المطبوعات . المنشورات . الأجهزة الحكومية . والجدول رقم (01) يمثل مقارنة بين هذه المصادر الأولية ، والثانوية .

الجدول رقم (01) مقارنة بين مصادر المعلومات

المصادر الأولية	مميزاتها	عيوبها
-----------------	----------	--------

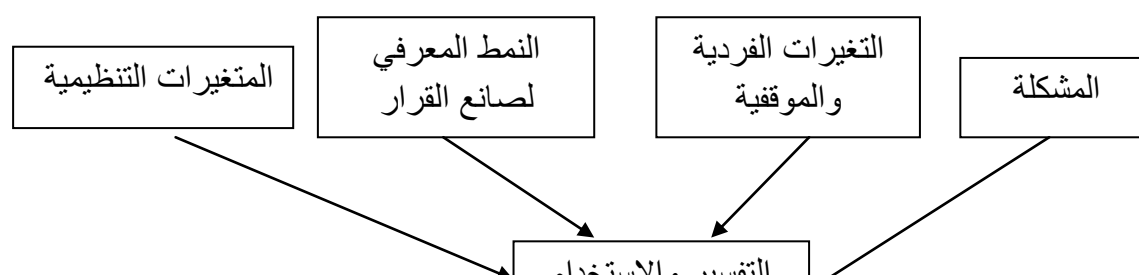
الملاحظة التجارب البحث الميداني التقدير الشخصي	المعرفة الأولية . تجنب تحكم المستجيب التحكم في متغيرات ذات الاهتمام طريق كفئة للوصول إلى مجموعة كثير من الناس الحصول على معلومات من الخبراء	صحة الملاحظة قد تؤثر على ما يراد ملاحظته . تصميم التجربة قد لا يكون مثل تقييم الأسئلة حجم البحث رد فعل قد لا يكون متفق فيه .
المصادر الثانوية معلومات الشركة مصادر خارجية المطبوعات أو المنشورات الأجهزة الحكومية	موجودة جاهزة ، محددة وفقا للموقف ، تكلفتها رخيصة نسبيا لا يمكن وجودها والحصول عليها بطريقة سهلة تكلفتها قليلة غير شخصية (غير متميزة) حجم كبير من المعلومات	عدم ملائمة الوقت قد لا تكون مدمجة بطريقة صحيحة لغرض مستحقها غالية قد تكون متميزة قد لا تكون معدة بطريقة يمكن استخدامها

المصدر : سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، 1997 ص 145 .

٧. العوامل المؤثرة على تفسير المعلومات واستخدامها :

أوضحت بعض الدراسات أن النمط الذهني للفرد متخذ القرار تأثير على عملية تفسير واستخدام المعلومات في اتخاذ القرارات ، ونقصد بالنمط الذهني تفكير و أفكار الفرد ، كما أن للعوامل الشخصية أهمية كبيرة والشكل الموضح ادناه يلخص جميع العوامل التي تؤثر في تفسير واستخدام المعلومات .

الشكل رقم (02) يوضح العوامل التي تأثر في تفسير واستخدام المعلومات



المصدر: سونيا محمد البكري. إبراهيم سلطان ،نظم المعلومات الإدارية،الدار الجامعية،الإسكندرية،ص 109.

كما يتضح من الشكل أعلاه فإن هناك أربعة عوامل تؤثر بشكل مباشر على تفسير المعلومات واستخدامها ، وهي كالآتي :

- المتغيرات التنظيمية :

يقصد بها مكانة وموقع متخذ القرار في المؤسسة ، فالطريقة التي يعالج بها المستخدم البسيط في المؤسسة المشاكل المتعلقة بعمله تختلف عن الطريقة التي يستخدمها المسؤولون في هذه المؤسسة في تفسير ومواجهة المشاكل التي تواجه الإدارة في هذه المؤسسة .

- النمط المعرفي لصانع القرار :

إن اختلاف أفكار وطريقة تفكير الأفراد تؤثر على تفسير المعلومات التي يتلقونها ، كل منهم يقوم بتفسير المعلومات المتاحة لديه بطريقة تختلف عن الأخرى .

- المتغيرات الفردية والموقفية :

تؤثر المتغيرات الفردية والموقفية في تفسير الأفراد للمعلومات بشكل كبير حيث تبين بعض الدراسات أن متخذي القرارات يفسرون المشكلات التي يتعرضون لها بطرق مختلفة حتى ولو كانت المعلومات المطلوب

تفسيرها نفسها من طرف عدة أفراد ، فيمكن من خلال نفس المعلومات اكتشاف مشكلات في التمويل في الوقت نفسه الذي يتم اكتشاف مشكلات في التسويق .

- المشكلة :

تؤثر المشكلة المطروحة أمام متخذ القرار في تفسير المعلومات المتاحة لديه ، فإذا كانت المشكلة المطروحة تؤثر بشكل مباشر على استمرار المؤسسة وبقائها ، فيكون هناك متخذ القرار في موقع حرج لأن القرار يؤثر على مسار حياة المؤسسة كلها .

المطلب الثالث : ماهية المعلومات المالية

غالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي وهنا تبرز أهمية وجود معلومات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة .

فتعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين (وغيرها من العوامل الاقتصادية من المقرضين والزيائن والموظفين والحكومة) لاتخاذ قراراتهم¹.

يهدف مستعملي المعلومات المالية إلى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة²، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومة هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفه خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في تحليل اداء المالي لهذا تولي المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد وعرض هذه التقارير والمتمثلة أساسا في :

- الميزانية .

- جدول حسابات النتائج .

- الجداول الملحقه .

¹ <http://Fr.Wikipedia.Org/Wik/Information>,le 20/01/2014,à 20:15h.

² Paul Amdieu, Veronique Bessière, Analyse de l'information Financière: Diagnostic, évaluation, prévision et risques,edition Economica, 2007 , P 10 .

إن التقارير المالية هي مجموعة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف منها ، ويقوم هذا المفهوم على الأساس القاضي بأن كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة ذات الاهتمام بنشاطاتها التجارية و الافاق المستقبلية لها يجب أن تجد حاجاتها من المعلومات متضمنة في التقارير المالية ، ويشترط في التقارير المالية توفر الخصائص التالية :

- أن تكون التقارير المالية ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها ودراستها للخروج باستنتاجات واقعية ، وكل وضع غير ذلك سيؤدي إلى نتائج مضللة .
 - أن تكون التقارير المالية سهلة الفهم والاستعمال .
 - يشترط في التقارير المالية الدقة في المعلومات ،فالتنبؤ بالمستقبل يتوقف إلى حد كبير الى درجة الدقة التي تتصف بها التقارير المالية ،
 - التوقيت المناسب لأن أي تأخر لجعل التقارير المالية في متناول مستخدميها ينقص من قيمتها .
- إن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هي توفير المعلومات اللازمة لتغطية احتياجات كل الأطراف المستخدمة لها ، هذه المعلومات قد تكون تقديرات مالية واقتصادية متعلقة بالمؤسسة ، وكفاءة التشغيل لديها ، أي أنها تقدم ترجمة مالية للعمليات المتعلقة بالموارد المتوفرة والاستخدامات .
- وفيما يلي عرض مختصر للتقارير المالية والتي سنتناولها بنوع من التفصيل في الفصل الثاني :

- الميزانية العامة :

هي عبارة عن جدول مكون من قسمين قسم لعناصر الأصول و آخر لعناصر الخصوم ، فهي بمثابة صورة لوضع المؤسسة في وقت ما ، فعند بدأ المؤسسة لنشاطها (بداية الدورة) تسمى الميزانية الافتتاحية وهي توضح عناصر الأصول والخصوم في مرحلتها الابتدائية ، وعند نهاية الدورة تسمى الميزانية الختامية ، تظهر الميزانية العامة والتي تسمى أيضا بقائمة المركز المالي عناصر الأصول والخصوم للمؤسسة في تاريخ معين .

- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) :

تعتبر قائمة الدخل ك تقرير لقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ، وذلك من خلال مقارنة إيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تلك الإيرادات ، وتسمى أيضا جدول حسابات النتائج ، فالنتيجة هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة ، ونتيجة ذلك عبارة عن ربح أو خسارة الفترة .

- الجداول الملحقّة :

هي عبارة عن قوائم تحتوي على الشروحات اللازمة من أجل فهم أفضل للمستندات ووثائق التحليل الأخرى ولتكمّل الاحتياجات الأخرى ، أو تقدم بصفة أخرى المعلومات التي تحتويها تلك الأخيرة¹.

ويمكن تلخيص أهم الجداول الملحقّة بالقوائم المالية فيما يلي :

جدول حسابات النتائج :

يحتوي على كل المعلومات الموجودة في جدول حسابات النتائج المذكور سابقا ، إلا أن هذا الملحق يعرض بعض التفصيل الخاصة فيما يخص التنازلات بين الفروع .

جدول حركة الذمة المالية المدينة :

يظهر هذا الجدول تفصيل عن حركة حسابات الأصول بين مدين ودائن من رصيد أول المدة إلى رصيد آخر المدة .

جدول حركة الذمة المالية الدائنة :

يظهر هذا الجدول تفصيل لحسابات الخصوم من أول المدة إلى آخرها .

جدول الاستثمارات :

يظهر هذا الجدول على الحسابات الرئيسية للاستثمارات والمبالغ الإجمالية بالتفصيل .

جدول الاهتلاكات :

¹ AlaimDavid,L'information comptable outil de communication , l'édition d'organisation ,Paris , 1987,P129 .

يحتوي هذا الجدول على الحسابات الثانوية للاهتلاكات بالتفصيل خلال الدورة .

جدول الذمم :

يضم هذا الجدول جمع حسابات الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها التجارية والمالية بالغير .

جدول الأموال المملوكة :

يحتوي هذا الجدول على حسابات الأموال الخاصة بالتفصيل .

جدول الدائنين :

يوضح كل الديون التي هي على المؤسسة بالتفصيل .

جدول المخزونات :

يحتوي هذا الجدول على تفصيل لحركة المخزون في المؤسسة منذ رصيد أول المدة وصولاً في نهايتها إلى رصيد آخر المدة .

جدول التنازلات عن الاستثمارات :

إن لهذا الجدول أهمية كبيرة لأنه يقدم معلومات تفصيلية عن كافة الاستثمارات التي تم بيعها أو التنازل عنها .

جدول المعلومات المختلفة :

يحتوي هذا الجدول على معلومات متفرقة مثل طبيعة المساهمات عينية أو نقدية ، مصاريف النقل

...

المبحث الثاني : مفهوم نظم المعلومات

بعد التطرق في المبحث الأول والإلمام بالجوانب النظرية للمعلومات والبيانات سنتطرق في هذا المبحث إلى نظم المعلومات بداية من تعريف للنظام في المطلب الأول يليه كل ما يخص نظم المعلومات في المطالب المبقية .

المطلب الأول : ماهية النظم

تطرقنا في هذا المطلب الى كل من تعريف ومكونات وأنواع النظام

الفرع الاول :تعريف النظام :

" النظام هو مجموعة من العناصر أو المكونات المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها البعض ،والتي تعمل معا ضمن بيئة معينة لتحقيق هدف محدد"(1)

وعرف أيضا " على انه الكل المنظم الذي يجمع بين مكوناته تركيبا موحدا ، ويرتب مكوناته في علاقات تبادلية منطقية وفيزيائية ، ولا يمكن عزل واحدة منها عن الآخر ، فكل مكون يحتفظ بخصوصيته ، ألا أنها في النهاية تمثل جزء من كل متكامل " .(2)

وعرف ايضا "على أنه مجموعة من العناصر ترتبط ببعضها للوصول إلى هدف مشترك "(3)

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المادية والمعنوية التي تتفاعل في ما بينها لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف المحيطة بها .

الفرع الثاني :مكونات النظام :

(1) علاء عبدالرزاق السالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

(2) نفسه ، ص 23 .

(3) محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

بعد تعريف النظام لابد من إعطاء فكرة عن مكونات بشكل عام ،وهذه المكونات هي : (1)

المدخلات بما أن النظام قائم على التفاعل بين عناصره أو مكوناته، إذن لابد من وجود موارد مادية أو بشرية، وهي التي تشكل المادة الخام لهذا التفاعل، لذلك فان هذه الموارد يمكن تسميتها ب:

1. المدخلات : لكونها تشكل نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام ورفده ليتمكن من ان يعمل لغرض تحقيق الهدف المطلوب منه .

2. العمليات : تعتبر العمليات مكونا أساسيا في النظام لكونه يحول المادة الخام (المدخلات) التي تدخل إلى النظام إلى مخرجات تحقق أهداف النظام المحددة فيها ، اي أن التفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لا تتم بشكل عشوائي تلقائي ، بل تتم بواسطة تحكم في تلك التفاعلات وتحدد مساراتها و ترشدها، بغية الوصول إلى ما هو مطلوب إجراؤه على المدخلات لغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة .

3. التغذية العكسية : إن التطوير المستمر للنظام يصحح المسارات الخاصة به ، ويتوجب توجيه ومتابعة تقييم عمليات المعالجة ، الأمر الذي يتطلب فحصا لفاعلية النظام وما أدى إليه من نتائج ومخرجات .

الفرع الثالث : أنواع النظام :

هناك العديد من الأنظمة وهي : (2)

أ. النظام المفتوح :

ويعرف النظام المفتوح بأنه النظام الذي له علاقات مستمرة ومتفاعلة مع البيئة ، ويؤثر فيها ويتأثر بها، ويعتبر وجود أي نظام مفتوح معتمدا بشكل رئيس على العلاقات المتبادلة بينه وبين بيئته ، فهو يحتاج إلى بعض المدخلات من البيئة ليقوى على الاستمرار، ولتظهر آثاره في البيئة نتيجة للعمليات التي تقوم بها. ويعتبر الانسان والحاسوب الآلي من خير الأمثلة على النظم المفتوحة التي تتبادل علاقات مستمرة بين كل منها وبين البيئة .

ب. النظام المغلق :

(1) علاء عبدالرزاق سالمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 ، 24 .
(2) نفسه ، ص ص 24 ، 25 .

وأما النظام المغلق فهو النظام الذي يتفاعل مع نفسه جزاء أو كلا، وهذا النظام نادر الوجود ، أما النظام المغلق نسبيا أو جزئيا . فإنه شائع الوجود مثل الساعة التي تعمل بالبطارية والتي تستمر في عملها وأدائها .

III. النظام الكلي :

نظرا لكون بعض تحتوي على مكونات كثيرة وتتميز بعلاقات متشعبة ، الأمر الذي يجعل دراستها صعبة ومعقدة، لذا يكون من الأسهل تجزئة النظام إلى أجزاء ، كل جزء له مكوناته الخاصة به والتي تكفل له أداء محدد. ويسمى كل جزء في هذه الحالة بنظام فرعي Subsystem وتتفاعل مجموعة الانظمة الفرعية مع بعضها البعض لتحقيق هدف النظام ككل في ضوء مفهوم النظام الكلي.

IV. النظام الفرعي

النظام الفرعي هو احد مكونات نظام ما ، ويعمل بحد ذاته كنظام له مكوناته المرتبطة والمتداخلة وله مخرجات ، ويرتبط بالنظم الفرعية الأخرى التي يتكون منها النظام المعني ، ويمثل النظام الكلي بالنسبة للنظام الفرعي بيئته الخاصة .

المطلب الثاني : تعريف و خصائص و أنواع نظم المعلومات

بعد أن قمنا بتقديم عرض للنظام بصفة عامة ننقل إلى عرض طبيعة نظام المعلومات في المؤسسة .

الفرع الاول : تعريف نظم المعلومات :

يعرف نظام المعلومات على أنه : " عرف لاودن ولادن نظام المعلومات بأنه مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها (أو استرجاعها) ، ومعالجة ، وتخزين ، ونشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة " .⁽¹⁾

ويمكن تعريفه أيضا " بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل و إدارة ورقابة البيانات بغرض انتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من القنوات وخطوط الاتصال " .⁽¹⁾

⁽¹⁾ محمد عبدالعالم صابر ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 ، ص8 .

إن نظم المعلومات عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها ، تقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى مجموعات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها متخذي القرارات في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة في مختلف النشاطات .

الفرع الثاني : خصائص نظام المعلومات :

يمكننا القول أن نظام المعلومات ما هو إلا مجموعة من العناصر البشرية ، و الالية لجمع ، وتشغيل البيانات طبقا لقواعد ، و اجراءات محددة بغرض تحويلها على معلومات تساعد الإدارة في التخطيط ، والرقابة ، و اتخاذ القرارات ، ويجب أن تتميز بالدقة بحيث تحتوي على أقل درجة ممكنة من الخطأ ، ووصولها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات ، بمعنى مطابقة المعلومات لاحتياجات الغدرة من حيث المضمون ، ودرجة التفصيل ، أو الإجمال أو ما إلى ذلك .

ولكي تتوفر هذه الخصائص في المعلومات ، يجب أن تتوفر عدة خصائص أساسية في نظام المعلومات ، وهذه الخصائص هي : (2)

ا. توافق النظام مع البيئة الخارجية :

إن نظام المعلومات يجب أن لا يكون في معزل عن البيئة المحيطة به ، وعليه فانه يجب عند تقييم نظام المعلومات أو تطويره مراعاة البيئة التي يعمل فيها ، النظام سواء من حيث نوعية المدخلات ، والمخرجات ، أو احتياجات مستخدميها .

II. خطوط الإيصال بين الأنظمة الفرعية :

لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية ، وأنشطته بكفاءة ، وفعالية يجب أن تحدد في النظام خطوط الإيصال بين الأنظمة الفرعية ، والتي تمثل حلقات حيث تتدفق عبرها المدخلات ، والمخرجات بين الأنظمة الفرعية ، فمنتجات نظام معين قد تكون مخرجات نظام اخر .

III. التغذية العكسية :

لابد من مقدرة نظام المعلومات على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة ، والتي تؤثر على أنشطة النظام ، ويتم ذلك عادة باستخدام أسلوب التغذية العكسية عن استرجاع المعلومات من

(1) احمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص 21 .

(2) نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل معاصر، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 ، ص ص 49 ، 50 .

مستخدميها إلى معديها مرة أخرى ، وذلك من أجل تقسيم عمل النظام ، وتحديد الفصول في المدخلات ، والمخرجات ، وعملية المعالجة للنظام ، ويشترط أن يتم فيها أخذ عامل الوقت بعين الاعتبار .

١٧. مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها :

إن الحصول على المزيد من المعلومات يتطلب قدراً أكبر من التكلفة ، ولذلك فإنه يجب أن تتناسب التكلفة في المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات .

٧. مدة استخراج المعلومات :

يجب أن تتوفر في نظام المعلومات ، القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب للاستخدام ، فإن التأخر في إعداد المعلومات ، يقلل من قيمتها إلى حد كبير ، وقد يجعلها مجدية في بعض الأحيان .

٧١. التوجيه السليم للمعلومات :

الهدف النهائي من النظام ، هو التوجيه السليم للمعلومات ، فعملية التوجيه لا بد أن تخضع لجملة من القواعد :

- مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها .
- مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي .
- توضيح درجة الدقة في أعداد المعلومات .

الفرع الثالث :أنواع نظم المعلومات في المؤسسة :

تعتبر المؤسسة نظام يتكون من مجموعة انظمة فرعية التي يمكن تصنيفها حسب النشاطات والوظائف المختلفة فهناك (1):

١. نظام معلومات الإنتاج :

في وظيفة الإنتاج تقوم المؤسسة بتحويل مجموعة من المدخلات وهي عبارة عن مواد أولية إلى مخرجات تتمثل في المنتجات النهائية ، فتقوم إدارة الإنتاج بوضع الخطة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة .

٢. نظام معلومات التسويق :

يقوم هذا النظام بتخزين ومعالجة المعلومات وتقديم الطلبات وتخطيط المبيعات والسوق للتعرف على الوضع التنافسي للمؤسسة ، ودراسة رغبات و أذواق المستهلكين وترويج المنتجات .

٣. نظام معلومات المشتريات :

يربط هذا النظام مباشرة بنظام الإنتاج ، ويقوم بإستخدام خطة إنتاج لتحديد الأصناف الواجب شراؤها من المواد الأولية ومواصفاتها وكذلك تحديد وقت الشراء والكمية الواجب شراؤها ، ويحتفظ كذلك هذا النظام بالبيانات المتعلقة بالموردين والأصناف التي يقدمونها .

٤. نظام معلومات الأفراد :

يقوم هذا النظام بتخزين ومعالجة البيانات اللازمة لعملية التخطيط وتنظيم الوظائف التنفيذية المتعلقة باستخدام وتطوير العنصر البشري في المؤسسة .

٥. نظام معلومات المحاسبة والتمويل :

يقوم نظام معلومات المحاسبي بتسجيل ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بأصول وخصوم المؤسسة .

كما يقوم نظام معلومات التمويل بمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإمداد المؤسسة بالأموال الضرورية لإنجاز أهدافها ، وبالتالي الحصول على الأموال اللازمة بالطريقة مناسبة وبأفضل الشروط الممكنة لتسديد التزامات المؤسسة السعي إلى استخدام مواردها بشكل فعال .

(1) عباسي عصام ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، مرجع سبق ذكره، ص ص 31,32 .

المطلب الثالث : الوظائف الأساسية لنظم المعلومات

سبق أن أشرنا إلى الهدف الأساسي إلى نظم المعلومات وهو انتاج وتجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات ، وأن البيانات هي المدخلات الأساسية لنظم المعلومات لذلك لابد من دراسة وظائف نظم المعلومات والتي تبدأ بتجميع البيانات وتنتهي بإنتاج وتوصيل المعلومات ، وتتم عملية تحويل البيانات إلى معلومات من خلال سلسلة من الخطوات يطلق عليها مصطلح تشغيل البيانات .

وبناء على ذلك يمكن تقسيم الوظائف والأنشطة التي تقوم بها نظم المعلومات رئيسية وهي :

1. تجميع البيانات :

تبدأ وظيفة تجميع البيانات في نظم المعلومات بتحديد ما هي البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية لنظام ، ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة و إدخالها إلى النظام و إعدادها للتشغيل .

وبعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوبة ، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن عملية التجميع ، تأتي هنا الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات وهي : (1)

1- الحصر والتسجيل :

يتمثل هذا النشاط في جلب البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات إلى النظام ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستعمل في عملية التشغيل ، ويمكن تسجيل هذه البيانات في شكل مادي ملموس مثل المستندات المكتوبة ، أوامر الشراء ، فواتير البيع وغيرها ، كما يمكن تسجيلها إلكترونياً في حالة استخدام الحاسبات الإلكترونية مثل التسجيل على شرائط أو اسطوانات ممغنطة .

2- الترميز :

(1) كمال الدين الظهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1998 ، ص 19 .

هو اعداد البيانات في شكل أكثر ملائمة لأغراض التشغيل حيث يتم استخدام نظام ترميز معين يمكن به معرفة هذه البيانات ، وعادة ما يكون الترميز باستخدام حروف ، ارقام ... إلخ .

3- التصنيف :

هو وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بين بيانات كل فئة أو مجموعة باستخدام نظام الترميز السابق الإشارة إليه .

4- التدقيق :

يتضمن هذا النشاط عملية فحص البيانات للتأكد من اكتمالها وصحتها ، وذلك بالتأكد من أن عملية الحصر والتسجيل قد تمت بطريقة صحيحة ودقيقة .

5- التحويل :

وهو النشاط الأخير في وظيفة تجميع البيانات حيث تتم عملية تحويل البيانات من وسيلة إلى أخرى ، فمثلا يتم تحويل البيانات فواتير البيع المكتوبة إلى شرائط أو اسطوانات ممغنطة والتي بدورها يتم ادخالها إلى الوحدة المركزية في الحساب الآلي .

II. تشغيل البيانات :

يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات . ولا تختلف هذه العمليات الأساسية لتشغيل البيانات باختلاف نظام العلوم سواء كان يدوي ، آلي أو الكتروني ، وتتمثل هذه العمليات فيما يلي :⁽¹⁾

1- التصنيف :

وهو نشاط مكمل لنشاط التصنيف في وظيفة تجميع البيانات حيث يتم تجميع مفردات البيانات المتشابهة أو المشتركة في خاصية معينة في شكل فئات أو مجموعات . فمثلا يتم تصنيف عناصر التكاليف على أساس وظيفي أو تكاليف صناعية أو تسويقية . وعادة ما تتم عملية التصنيف باستخدام نظام الترميز في شكل حروف أو أرقام أو كلاهما .

⁽¹⁾ ساحل عبد فاتح ، دراسة التكاليف المعيارية ، مذكرة لنيل متطلبات رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 ، ص 17، 18 .

2- الترتيب :

يهتم الترتيب بوضع البيانات في صورة معينة طبقا لصفة شائعة بين هذه البيانات . وعادة ما يكون الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو تنازليا أو تصاعديا باستخدام الأرقام أو على أي أساس آخر ترتيبى مثل الصفة أو النوع أو العمر الخ .

3- العمليات الحسابية :

يقصد بالعمليات الحسابية معالجة البيانات محاسبيا (جمع ، طرح ، ضرب ، قسمة) بغرض الحصول على بيانات أو نتائج جديدة من هذه العمليات . فمثلا لابد من ضرب عدد الوحدات المباعة من العنصر المعين في سعر الوحدة لإيجاد قيمة المبيعات ، ثم جمع قيم المبيعات من كل عنصر للحصول على فاتورة البيع للعميل المعين ككل .

4- المقارنة :

يقصد بعملية المقارنة إجراء بعض عمليات المقارنة المنطقية بين نوعين أو أكثر من البيانات أو بين مجموعة من مفردات البيانات لاستخراج نتائج معينة أو اكتشاف حقائق لها معنى معين ، أو بغرض تحديد علاقات لها دلالة معينة يمكن استخدامها في إتخاذ القرارات . فمثلا تتم مقارنة الرصيد الحالي من المخزون مع نقطة اعادة الطلب لاتخاذ قرارات الشراء .

5- التلخيص :

يقصد بالتلخيص تجميع وتركيز البيانات التفصيلية بغرض التأكيد على نقاط أساسية أو اتجاهات معينة في صورة مجاميع أو نتائج أو انتقاء البيانات الهامة الحساسة ضمن كم هائل من البيانات ، فمثلا يمكن تلخيص كل مصاريف الفترة في رقم واحد هو اجمالي المصاريف ، كما يمكن تلخيص إيرادات الفترة في رقم واحد وهو إجمالي الإيرادات والفرق بينهما الذي يمثل رقم صافي الربح أو الخسارة وهي نتيجة أعمال تلك الفترة.

6- التقرير :

يقصد بالتقرير تقديم نتائج العمليات السابقة والتي تعتبر في هذه الحالة معلومات بالشكل والمضمون والوسيلة الملائمة إلى مستخدم هذه المعلومات أو إلى الإدارة . وبطبيعة الحال إذا لم تصل هذه النتائج إلى

من يهيمه الأمر في الوقت الملائم وبالخصائص السابق الحديث عنها للمعلومات تصبح كل المجهودات المبذولة في العمليات السابقة مجهودات ضائعة .

III. إدارة البيانات :

غالبا لا يتم تشغيل البيانات الخام فور تجميعها والحصول عليها بل يتم حفظها وصيانتها وتجديدها حتى تكون متاحة وقت الحاجة إليها لأغرض التشغيل . ولذلك يقصد بوظيفة إدارة البيانات الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة العمليات وهي كالتالي :⁽¹⁾

1. التخزين :

يقوم نشاط التخزين بالنسبة لنظم المعلومات مقام الذاكرة بالنسبة للإنسان ، وبالتالي فهو يعتبر من الأنشطة الرئيسية لأنه يقوم بحفظ البيانات والمعلومات التي تمثل تاريخ بالنسبة للنظام الأساسي ككل (مثلا المؤسسة) وتغطي كافة الجوانب . لذلك تتم عملية تخزين البيانات والمعلومات بطريقة منظمة ومدروسة بحيث يسهل إسترجاعها عند الحاجة إليها .

2. التحديث :

ويقصد به تحديث البيانات المخزنة لتأخذ في الإعتبار الأحداث ، العمليات ، والقرارات التي تمت خلال الفترة الجارية . وبذلك يفترض أن تعكس البيانات المخزنة الأوضاع الحالية حيث يتم تجهيزها أو تحديثها أولا بأول بما يجري من أحداث .

3. الاسترجاع :

وهو النشاط العكسي لنشاط التخزين حيث يقصد به استدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل و استخراج النتائج . وهو نشاط أساسي أيضا من أنشطة نظم المعلومات حيث أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تشغيل كل البيانات المتجمعة فور الحصول عليها في وقت واحد . لذلك لابد من وجود إمكانية لحفظ وتخزين هذه البيانات ثم إمكانية استرجاع هذه البيانات المخزنة في وقت الحاجة إليها لأغراض التشغيل وإنتاج المعلومات .

4. إعادة الإنتاج :

ويقصد بها استخراج صورة أو أكثر من البيانات المخزنة لإستخدامها في أغراض مختلفة مع بقاء الأصل كما هو على حاله في وحدة التخزين . وكما يلاحظ أن هذا الإجراء يعتبر اجراء أمني في المقام الأول حيث

⁽¹⁾ احمد حسين علي حسين ، مرجع سبق ذكره ، من ص 35 .

يجب الاحتفاظ بالأصل دائما في حالة جيدة وفي مكان أمين على أن تتم عمليات التشغيل بإستخدام الصور المنسوخة من هذا الأصل .

5. الصيانة :

ويقصد بها عمليات الإضافة ، الحذف ، التصحيح ، أو التغييرات التي تجرى على الملفات التي تحوي البيانات المخزنة . فمثلا إضافة سجل جديد أو حذف سجل لعميل قديم لم يعد يتعامل مع الشركة أو تغيير عنوان أو رقم هاتف عميل في ملف العملاء .

IV. رقابة وأمن البيانات :

تتكون وظيفة رقابة وأمن البيانات في نظم المعلومات أساسا من جزئين هما :⁽¹⁾

1. التغذية العكسية :

ويقصد بها المعلومات المرسلة عكسيا من مستخدمي النظام إلى القائمين على النظام تعليقا على أنشطة المدخلات ، التشغيل ، والمخرجات لنظام تشغيل البيانات . وعادة ما تتضمن هذه التعليقات بعض ملاحظات مستخدمي النظام لكي تؤخذ في الحسبان في عمليات التشغيل المقبلة ، كما أنها تتضمن تعبير مستخدمي المعلومات عن احتياجاتهم حتى يمكن القائمين على هذا النظام من توفير الاحتياجات .

2. الرقابة :

وتشتمل على تقييم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقا لإجراءات التشغيل المحددة مقدما ويخرج المعلومات الجيدة بالخصائص المطلوبة . فإذا لم تتوفر هذه الخصائص فلا بد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية وعمل بعض التعديلات اللازمة للمدخلات ولأنشطة التشغيل حتى يمكن إنتاج المعلومات بالجودة المرغوب فيها .

V. تجميع المعلومات :

⁽¹⁾ احمد حسين علي حسين ، مرجع سبق ذكره ، من ص 36 .

تهدف هذه الوظيفة إلى نقل و إيصال المعلومات المنتجة من طرف النظام إلى الأشخاص المعنيين والمصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات ، ويمكن تلخيص أنشطة تجميع المعلومات من وظائف نظم المعلومات كما يلي :⁽¹⁾

1. **التجميع :** ويقصد به تجميع المعلومات الناتجة من عمليات التشغيل الجارية تمهيدا لإرسالها فوراً على مستخدميها ، بمعنى أن نتائج التشغيل ستذهب إلى المستخدم فوراً دون الحاجة إلى عملية التخزين السابق الإشارة إليه في إدارة البيانات . فمثلاً يتطلب استفسار رجل البيع عن المتاح من المخزون من صنف معين الرد الفوري دون تأخير .
2. **الإسترجاع :** ويقصد به استدعاء المعلومات الناتجة من عمليات التشغيل في وقت سابق من وسيلة التخزين المعينة تمهيدا لإرسالها إلى مستخدم هذه المعلومات . فمثلاً تقارير الأداء الفترية التي تشمل المقارنة بين ثلاثة أرقام عن الأداء وهي : الفعلي عن الفترة ، التقديري لنفس الفترة ، والفعلي لنفس الفترة من العام السابق يتطلب استدعاء أرقام الأداء التقديري وأرقام الأداء من العام السابق ، وهي معلومات تم الحصول عليها من تشغيل سابق مطلوبة لأغراض التشغيل والتقرير في التشغيل الجاري للفترة الحالية .
3. **النقل :** ويشمل هذا النشاط نقل المعلومات من موقع معين إلى موقع آخر تمهيدا لتوصيلها إلى المستخدم النهائي أو لإستخدامها كمدخلات لعمليات تشغيل أخرى . ومن أمثلة ذلك عملية نقل المعلومات بين فروع المؤسسة في مناطق مختلفة .
4. **التقرير :** ويتضمن عرض نتائج التشغيل في صورة تقارير مرسلة للمستخدمين . ومن أمثلة ذلك التقارير المالية التي تخرجها نظم المعلومات المحاسبية سواء كانت نظم يدوية أو نظم قائمة على استخدام الحاسبات الالكترونية .

المبحث الثالث : مفهوم الأنظمة الخبيرة

⁽¹⁾ احمد حسين علي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

لقد عرف الحاسوب تطورا كبيرا ، فمنذ اخترعت أول آلة حاسبة كانت تهتم بجم الأعداد البسيطة حتى أصبح المسير لا يستطيع الاستغناء عنها في التسيير اليومي والروتيني للمؤسسة ، فكانت بذلك بداية تالية بعض المهام التي يقوم بها الإنسان والتي تكلف جهدا ووقتا كبيرين .

والتطور التكنولوجي المستمر أدى إلى تطوير وتحديث الحواسيب التي أصبحت الآن لا تقوم بالوظائف الروتينية فقط بل تجاوزت ذلك لتصبح قادرة على إشغال مكان الخبير البشري الذي يقوم باستعمال خبرته ومعرفته في المهام التي لها تأثير مباشر على استمرار وبقاء المؤسسة .

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الذكاء الاصطناعي في المطلب الأول ، ثم بد ذلك كل ما يتعلق بالنظم الخبيرة في المطالب المالية من خلال تعريفها وخصائصها و أنواعها و مكوناتها ... الخ.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي :

1- تعريف الذكاء الاصطناعي :

« يعرف رولستوم الذكاء الاصطناعي بأنه حلول معتمدة على الحاسب الآلي للمشاكل الأكثر تعقيدا من خلال عمليات تطبيقية تماثل عملية الاستدلال الانساني».(1)

ومن التعريف السابق نستنتج ان الذكاء الاصطناعي يقصد به قدرة الحاسوب على القيام بمهام ووظائف تحاكي ما يقوم به العقل البشري ،وهو حقل معرفي واسع جدا يرتبط بحقول معرفية متعددة تشمل علم الحواسيب ، وعلم النفس ، واللغويات والفلسفة ... الخ

2- خصائص الذكاء الاصطناعي:

(1) منال محمد كردي ، جلال ابراهيم العبد ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 364 .

الذكاء الاصطناعي خمس خصائص أساسية هي:

2-1 التمثيل الرمزي :

« تتسم برمجيات الذكاء الاصطناعي عموما باستخدامها رموزا غير رقمية ،وهو ما يشكل نقضا صارخا للفكرة السائدة بان الحاسبات لا تستطيع أن تتناول سوى الأرقام (0،1) ،غير ان ذلك لا يمنع من أداء بعض العمليات الحسابية اذا لزم الأمر ، ولكن غالبا ما تستخدم نتائج هذه العمليات على المستوى الإدراكي بمعنى أن مغزى هذه العمليات هو الذي سيدخل العملية الاستدلالية التي يقوم بها البرنامج» .⁽¹⁾

2-2 الاجتهاد:

« تتسم برمجيات الذكاء الاصطناعي عموما بعدم وجود حل خوارزمي معروف للمشاكل التي تتناولها . لذلك لابد من اللجوء إلي الاجتهاد ، ويتمثل الاجتهاد في الاختيار طرق الحل التي تبدو ملائمة مع الإبقاء على فرصة التغير إلي طريقة أخرى في حالة عدم توصل الطريقة الأولى إلي الحل المنشود في الوقت المناسب» .⁽²⁾

2-3 القدرة على التعلم :

« ان أحد معايير السلوك المتمم بالذكاء هو القدرة على التعلم من الأخطاء ، وهو ما يؤدي إلي التحسين الأداء نتيجة الاستفادة من الأخطاء السابقة ، ولو طبقنا هذا المعيار بحذافيره لما وجدنا سوى عدد قليل من البشر يمكن أن يعتبروا أذكاء ، وترتبط ملكة تعلم الإنسان من الأخطاء بقدرته على التوصل من الجزئيات إلى العموميات ، واستبعاد المعلومات غير مناسبة (يمكن أن يكون ذلك عن طريق النسيان)وهكذا ما أوقع باحثوا الذكاء الاصطناعي في حيرة ، فبينما يتميز الحاسب بعدم النسيان ،فان النسيان نفسه هو الذي يعطي الإنسان القدرة الهائلة على التعلم ، حيث يساعد النسيان على تناسي التفاصيل الكثيرة غير الهامة ، والتركيز على ما هو أهم وهذا ما يعني في الواقع أن جعل الحاسب قادرا على التعلم ، ويعني في الواقع جعل الحاسب قادرا على التمييز بين الحقائق الهامة (التي يجب أن يتذكرها) والحقائق غير الهامة التي يجب أن ينساها» .⁽³⁾

2-4 المعلومات غير الكاملة:

(1) منال كردي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

(2) محمد عبد العليم صابر ، مرجع سبق ذكره، ص 244 .

(3) نفسه ، ص 244 .

« تتصف برمجيات الذكاء الاصطناعي بقدرتها على التوصل إلي حل للمشاكل ،المسائل حتى في حالة عدم توفر جميع البيانات اللازمة ، وقت الحاجة لاتخاذ القرار ويحدث هذا في حالة كون الوصول إلي البيانات كاملة يترتب عليه فقد الفرصة أو ضياعها ، ومن الملاحظ أن اغلب قراراتنا عادة تتخذ في ظل عدم التأكد أو عدم وجود بيانات كاملة».(1)

2-5 تمثيل المعرفة :

تختلف برامج الذكاء الاصطناعي عن البرامج التقليدية في أن بها تمثيلا للمعرفة لذلك فان برامج الذكاء الاصطناعي تعبر عن تطابق بين العالم الخارجي و العمليات الاستدلالية الرمزية بالحاسب. ويمكن فهم تمثيل المعرفة ببسر لأنه عادة لا يستخدم رموزا رقمية .

المطلب الثاني: ماهية النظم الخبيرة

عرفت النظم الخبيرة عن الأبحاث والدراسات في مجال الذكاء الاصطناعي والتي استمرت خلال العقود الماضية ، وتهدف هذه النظم في مجال الأعمال إلي اكتشاف فرص لأنشطة جديدة ، والي زيادة الربحية ، وتخفيض التكاليف وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

الفرع الاول : تعريف النظم الخبيرة

عرفت النظم الخبيرة على أنها : "هي برامج تتسم بالذكاء تعتمد على معارف مستمدة من الخبرة البشرية وتستخدم قواعد الاستدلال المنطقي في الوصول إلي النتائج و أسباب الوصول لها. وكما يعرفها أيضا (Rolston 1988 p 2) " النظام الخبير بأنه تطبيق على الحاسب الآلي لحل المشاكل المعقدة والتي تتطلب خبرة إنسانية كبيرة ، ويتم ذلك عن طريق محاكاة عملية الاستدلال البشرية." من التعاريف السابقة نستنتج ان الفكرة الاساسية التي يقوم عليها النظام الخبير هو الاستدلال والاستعادة المعرفة التي يكسبها الفرد في مجال ما ، والاستعانة بها لدمجها في تشغيل نظام المعلومات لتستفيد منه الشخص ذو الخبرة المحدودة لحل المشاكل".(2)

الفرع الثاني :خصائص النظم الخبيرة(1)

(1) منال محمد كردي ، جلال ابراهيم العبد ، مرجع سابق ذكره،ص 266 .

(2) نفسه ، مرجع سبق ذكره ، ص 379 .

(1) مراد رايس ، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة ، دراسة حالة مديرية سوناطراك بالأغواط ، مذكرة ماجستر في علم التسيير ، فرع إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 92 .

- I. يصمم بناءا على وجود معرفة دقيقة وكثيفة عن المجال محل الدراسة.
- II. يقوم على اساس التحليل التجريبي .
- III. يكون للنظام الخبير القدرة على الاستدلال على المعارف جديدة من المعارف الحالية .
- IV. يعتمد على المعالجة الرمزية.
- V. للنظام الخبرة القدرة على تفسير عملية الاستدلال التي يقوم بها.

الفرع الثاني :أنواع النظم الخبيرة

أظهرت الكتابات المتخصصة في النظم الخبيرة أن هذه النظم تتصف بقدرة كبير من التنوع ،فيمكن لهذه النظم أن تؤدي أنواع مختلفة من المهام ، كما يمكن أن تعمل بدرجات متفاوتة من الذكاء. وبصفة عامة يمكن تقسيم أنواع النظم وفقا للأسس التالية : (2)

1. نوع المساعدة:

وفقا لذلك يتم تقسيم النظم الخبيرة إلى :

1- كمساعد :

حيث يقوم النظام بمساعدة المستخدم في الأداء التحليل الروتيني لبعض الأعمال ، وتوضيح الأنشطة التي يحتاج إلي تدخل العنصر البشري .

2- كزميل :

فهي تسمح للمستخدم أن يناقش المشكلة مع النظام وي طرح أسئلة من قبيل لماذا ؟ وكيف ؟ وذلك لفهم المنطق الذي يستخدمه النظام بغرض التوصل لقرار مشترك . وعندما يتضح للمستخدم أن النظام يسير في مسار خاطئ لحل المشكلة فانه يقوم بتوفير مزيد من المعلومات لتصحيح هذا المسار . وبالتالي فان القرار النهائي يكون محصلة جهد مشترك للمستخدم والنظام معا .

3- كخبير حقيقي :

حيث يقوم المستخدم بقبول نصيحة النظام بدون مناقشة ، وهذا يعني أن النظام يمكنه أن يؤدي أعمال لا يستطيع أن يؤديها إلا الخبراء البشر يون الذين يمثلون أفضل 10% أو 20% من الخبراء في هذا المجال .

II. طريقة الأداء النظام لخبير لعمله:

يمكن تقسيم النظام الخبير لطريقة الأداء أعمالها إلي:

1- النظم الخبير المبنية على القواعد:

(2) محمد عبدالمليم صابر. مرجع سبق ذكره ، ص ص 251 ، 253 .

فهي تعمل بناء على مجموعة من القواعد المختزنة بداخلها . فالنظام يقوم بتشغيل سلسلة من القواعد للتواصل إلي استنتاج معين بشأن حل المشكلة ، وذلك وفقا للمعطيات الممنوحة للنظام .

2- النظم الخبيرة المبنية على المثال :

فهي تلك التي تستمد استنتاجاتها من مقارنة موقف معين مع مثال مختزن في قاعدة المعرفة الخاصة بالنظام ، فالأمثلة التي تحتويها النظام التي تعتبر أساسا للمقارنة تم وضعها بواسطة خبراء في المجال اعتمادا على سنوات من الخبرة.

3- النظم الخبيرة المعتمدة على نموذج :

حيث تعتمد هذه النظم على معرفة هيكل وسلوك عناصر معينة تصمم النظم لفهمها والتعامل معها . وتعتبر النظم المعتمدة على النماذج مفيدة في تشخيص المشاكل التي تعاني منها معدات أو آلات أو الأجهزة معينة ، حيث تحتوي النظام على نموذج مثالي للمعدات المطلوب تشخيصها . ويستخدم هذا النموذج في تحديد مجالات الخلل فيها .

المطلب الثالث : مكونات و مزايا و عيوب النظم الخبيرة :

وسنتطرق في هذا المطلب الى كل من مكونات و مزايا و عيوب النظم الخبيرة

الفرع الاول : المكونات النظم الخبيرة :

تعتبر من أكثر النظم الخبيرة شمولاً ، ما قدمه بدجولي (1990)، حيث بين أن النظم الخبير يتكون من خمسة عناصر أساسية: (1)

1. نظام تسهيل استقطاب المعرفة:

توفير الوسيلة التي يمكن من خلالها تزويد قاعدة المعرفة بمزيد من القواعد والحقائق . والغرض من هذا النظام هو استمرار تحديث قاعدة المعرفة والتأكد من تطورها ونموها.

2. قاعدة المعرفة :

شديدة الشبه بنظام دعم القرار، فهي تتولى تخزين الحقائق ، كما أنها تكون على اتصال بمجموعة القاعد والتفسيرات المرتبطة بهذه الحقائق .

3. نظام إدارة قاعدة المعرفة :

(1) محمد عبدالمعطي صابر ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .

هو شبيه بنظام غدارة قاعدة البيانات في نظام دعم القرار . فمهمته الأساسية هي تحديث قاعدة المعرفة وتزويدها بكل جديد من الحقائق ، والمؤشرات ، والقواعد . فإذا ظهرت حقيقة أو قاعدة جديدة فإن تحديث النظام الخبير بها تعتبر من مهام نظام غدارة قاعدة المعرفة .

IV. أداة الاستدلال :

شبيهة بقاعدة النماذج في نظام دعم القرار ، حيث تتولى أداة الاستدلال استخدام العديد من القواعد مثل (لو - إذا) حيث يتم أولاً تقييم (لو) ثم بعد ذلك ممارسة (إذا).

VI. أداة التفاعل :

تعتبر مماثلة لنظام إدارة الحوار في نظم دعم القرار . وغالباً ما تهدف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى التفاعل بسهولة مع النظام ، وبصفة عامة فإن استخدام اللغات الطبيعية ويعتبر هدفاً مثالياً في التعامل بين المستخدم والنظام في كل نظام المعلومات المبنية على الحاسب الآلي.

الفرع الثاني : مزايا النظم الخبيرة:

توجد العديد من مزايا التي تستطيع أي منظمة الحصول عليها من خلال اقتناء وتشغيل النظم الخبيرة ، وتتلخص هذه المزايا يلي:⁽¹⁾

ا. توفير الخبرات النادرة :

النظم الخبيرة لا تقف عند حد معالجة البيانات ، بل تستحوذ على المعرفة النادرة والخبرات المتميزة لدى الخبراء في مجال معين ثم توفرها بشكل يسمح للآخرين باستخدامها بسهولة .

II. زيادة الإنتاجية :

النظم الخبيرة يمكنها أن تعمل بشكل أسرع وأدق من العنصر البشري ، كما أن استخدام هذه النظم يترتب عليه تقليل الأخطاء أو القضاء عليها، فضلاً عن تخفيض تكاليف الاستعانة بالخبراء ، والتكاليف الناتجة عن أخطاء العنصر البشري. هذا بالإضافة إلى تحسين جودة المخرجات .

III. المرونة :

⁽¹⁾ محمد احمد حسان ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 24 .

النظم الخبيرة تتصف بالمرونة في تقديم النصائح في مجالات استخدامها . فبناء على نوع المدخلات من المعلومات تتحدد القواعد المستخدمة في حل المشكلات. كما أن النظم الخبيرة تمكن المستخدم من طرح أسئلة من قبيل لماذا ؟ و كيف ؟ ثم تعديل المدخلات من المعلومات بناء على إجابات هذه الأسئلة.

١٧. إمكانية العمل في ظروف خطرة :

فقد تحتاج بعض المهام أن تؤدي في ظروف خطرة على العنصر البشري، تستطيع النظم الخبيرة القيام بهذه المهام بكفاءة مع تجنب الإنسان للتعرض لهذه المخاطر.

٧. العمل في ظل معلومات غير مؤكدة :

بخلاف نظم المعلومات الأخرى ، تستطيع النظم الخبيرة تقديم النصح لمستخدم النظام في ضوء المعلومات التي يوفرها ، حتى لو كانت إجابة بعض الأسئلة التي يطرحها النظام على المستخدم من قبيل "لا اعرف " أو "لست متأكد " فمن خلال قاعدة المعرفة يستطيع النظام التعامل مع المعلومات احتمالية وتقديم الفضل مشورة ممكنة في ضوء هذه المعلومات.

٧١. إمكانية نقل المعرفة إلى أماكن متباعدة جغرافيا :

فمن أهم مميزات النظم الخبيرة هي إمكانية نقلها عبر الحدود الدولية خاصة للدول النامية التي لا تستطيع أن تدفع إتعاب الخبراء من العنصر البشري. وبصفة عامة ، يعتبر النظام الخبير بمثابة نظام دعم قرار ذكي ومتطور يمكن أن يساعد العنصر البشري في أداء عمله بشكل أفضل ولا توجد معايير قاطعة لتسمية نظام معين بأنه نظام خبير. ولكن إذا كانت هناك أعمال معينة تتطلب استخدام منطق معقد أو تستلزم التأكد من صحة العديد من المعلومات ، وإذا كانت الأخطاء مكلفة ومن الصعب تصحيحها ، وإذا كان النظام المستخدم يستطيع القضاء على هذه الأخطاء ، فإن هذا النظام يمكن تسميته بنظام خبير .

الفرع الثالث : عيوب النظم الخبيرة :

ورغم المزايا العديدة التي تتمتع بها النظم الخبيرة إلا أن هناك العديد من العيوب ومجالات القصور التي تتصف بها هذه النظم ، الأمر الذي يحد من انتشار استخدامها وتتمثل هذه العيوب في الآتي:⁽¹⁾

- I. أن المعرفة النادرة التي غالبا ما تشتمل عليها النظم الخبيرة قد لا تكون متاحة بسهولة في العديد من المجالات.
- II. أن الخبرة قد يصعب الحصول عليها من الخبراء في بعض الأحيان ، كما أن لكل خبير مدخله في التعامل مع مشكلات.
- III. أن مستخدمي النظم الخبيرة لهم قدرات معرفية محدودة لا تمكنهم من الاستفادة الكاملة بإمكانيات هذه النظم .
- IV. أن النظم الخبيرة تعمل في مجالات محدودة وفي بعض الأحيان مجالات محدودة للغاية.
- V. أن الألفاظ التي يستخدمها الخبراء للتعبير عن الحقائق والعلاقات غالبا ما تكون معقدة وغير مفهومة للآخرين.
- VI. أن بناء النظم الخبيرة يعتبر أمرا مكلفا في معظم الأحيان نظرا لما تحتاجه من خبرات متميزة ونادرة.

خلاصة الفصل الاول :

⁽¹⁾ سليمان مصطفى الدلاهمة ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 411 .

يختلف مفهوم المعلومات عن البيانات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما ، فتمثل البيانات أرقاما أو كلمات أو أسماء أو رموز يمكن تخزينها بأي أسلوب ، أما المعلومات فهي البيانات المفيدة في إتخاذ القرارات سواء تمت معالجتها من قبل أو لا.

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة .

نظم المعلومات هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها في شكل نظام لتقوم بتحويل مدخلات هذا النظام من بيانات خام إلى معلومات يمكن الإستفادة منها .

و تعتبر المعلومات المالية من أهم الخصائص التي يطلبها المديرون من أجل إغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدراتها و كذلك من أجل إعطاء قرارات لا تتعارض و أهداف المؤسسة .

إن النظم الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي ، حيث تقوم باستغلال الخبرة والمهارات البشرية في حل المشاكل وبرمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات واقتراح الحلول الممكنة ولو في ظل المعلومات غير الكاملة والتي تحمل بدرجة كبيرة من عدم اليقين .

تستعمل المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، وذلك بتحليل المحتوى المالي للقوائم المالية ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية واستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

- ❖ المبحث الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
- ❖ المبحث الثاني: : مفهوم تقييم الأداء المالي
- ❖ المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد :

المعلومات لمالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة ، والوسيلة المستخدمة لترتيب وتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة ، والمتمثلة أساسا في الميزانية العامة (الميزانية المحاسبية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) وجدول تدفقات الخزينة ، وبعض الجداول الملحقة ، والتي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يتم الاعتماد عليها في قياس وتقييم اداء المؤسسة المالي ، وقد أجريت بعض التعديلات وأدخلت قوائم أخرى حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي شرعت المؤسسات في تطبيقه ابتداء من 2010/01/01 .

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى أساليب تحليل هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية للحكم كفاءة اداء ونجاعة مختلف السياسات التي تنتجها المؤسسة .

هذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل من خلال العناصر التالية :

- المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية .
- مفهوم تقييم الاداء المالي .
- استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي .

المبحث الاول : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية ، فلها دور كبير في إدارة وتسيير المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها (المادية و المعنوية) ، ومن جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضع المالية للمؤسسة من مستثمرين ومسيرين وللأهمية التي تحضى بها القوائم المالية سندرسها في هذا المبحث بنوع من التفصيل من خلال التطرق إلى العناصر التالية :

- شكل الميزانية العامة وتصنيف عناصرها
- تصنيف وعرض البيانات في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) .
- جدول تدفقات الخزينة

المطلب الأول: ماهية الميزانية

تعتبر الميزانية من أهم محتويات التقرير المالي السنوي أو الدوري الذي تصدره المؤسسة

الفرع الأول: تعريف الميزانية

لقد تعددت تعاريف الميزانية نذكر منها مايلي:

لقد تم تعريف الميزانية على أنها « حسب نظام المحاسبي المالي تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول؛

في الأصول: التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الايجابية و معدلات الخزينة الايجابية؛

في الخصوم : رؤوس الأموال الخاصة ، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردين والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة ، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية»⁽¹⁾

وقد عرفت ايضا على أنها « تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية و هي عبارة هي بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعتبر المرآة العاكسة للوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها ».⁽²⁾

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادرة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص23.

(2) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص111.

وقد عرفت على أنها « هي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ويقصد بالحالة المالية للمؤسسة مركزها المالي ، كم تقدم الميزانية موجودات (الأصول) والتزامات المؤسسة (الخصوم) في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض ، ونجدها تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة».(1)

الفرع الثالث: عرض عناصر الميزانية

تتكون الميزانية من العناصر التالية وهي كالتالي:

أولاً: الأصول

سنتطرق في الأصول من ما يلي : (2)

تعريف عام: تعرف الأصول بالموجودات، وهي الممتلكات المادية المعنوية للمؤسسة (مثل المباني، المعدات، البضاعة، النقديات والمحل التجاري) وأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو من الغير (أي القروض بمختلف أنواعها) لذا فان الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.

أما حسب نظام المحاسبي المالي: فتعرف الأصول حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام (ن.م.م) عرفت الأصول كالتالي: >> تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. <<

أما المادة 21 من المرسوم السابق الذكر فهي تبين تصنيف الأصول إلى:

أصول غير جارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهذه الأصول تشمل:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وهي؛ الأصول المعنوية

(مثل برنامج الإعلام الآلي والمحل التجاري.....) والأصول العينية (مثل المباني و معدات...)

- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة إلى أن يتم تحقيقها

(1) عاشور كاتوش، المحاسبة العامة "أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص41 .

(2) عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريش، الجزائر ، ص 11 .

(أي بيعها) خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

أصول جارية:

« هي أصول يرتقب الكيان إمكانية انجازه أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة للاستغلال العادي، أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازه في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود»⁽¹⁾.

ثانيا: الخصوم (أو المطالب)

سننظر لعناصر الخصوم من خلال النقاط التالية :

1. تعريف عام للخصوم:

إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء و للأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها.

II. تعريف الخصوم في نظام المحاسبي المالي :

فقد عرفت المادة 22 كالتالي: >> تتكون الخصوم من الالتزامات الرهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية <<⁽²⁾

وهذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما. ويعتبر الخصوم خصوم جارية وخصوم غير جارية

III. الخصوم الجارية: هي خصوم

- ينتظر الكيان انقضاءها في إطار استغلاله العادي؛

- يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنة المالية؛

IV. الخصوم غير الجارية : تشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوم جارية.

ثالثا: رأس المال

« وهي الأموال التي وضعها الشركاء (أو المستغل في حالة مؤسسة فردية) تحت تصرف المؤسسة لدى تكوينها أو بعد ذلك ، إن رأس المال يظهر ضمن الأموال الخاصة في جانب الخصوم في الميزانية على الرغم من من (نظام محاسبي المالي) يستخدم عبارة رأسمال الشركة (في حالة الشركات) وعبرة أموال

⁽¹⁾ *Systeme comptable financier*, 5^{ème} édition, BERTI éditions, Alger, 2013, p101.

⁽²⁾ عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

الاستغلال (في حالة المؤسسة الفردية) أو أموال مخصصة (في حالة مساهمة الدولة في الشركات العمومية أو المختلطة)؛

إن رأسمال المؤسسة ما لا يمثل أموالا مكدسة في خزائن المؤسسة أو في حساباتها البنكية بل يظهر فقط قيمة مساهمات الشركاء في تمويل المؤسسة ». (1)

والجدول التالي يوضح الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي:

الجدول رقم (02): الميزانية المالية السنة المقفلة في.....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم المالية
			رؤوس الأموال الخاصة ◀ رأس مال تم إصداره ▶ رأس مال غير مستعان به ▶ علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة 1) ▶ فوارق التقييم ▶ فارق المعادلة (1) ▶ نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) ▶ رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
			حصة الشركة المجمدة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية ▶ قروض وديون مدينة مالية ▶ ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ▶ ديون مدينة أخرى غير جارية ▶ مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا
			مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية ▶ موردين وحسابات ملحقه ▶ ضرائب ▶ ديون مدينة أخرى ▶ خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية 3
			مجموع عام للخصوم

(1) عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

(1) لا يستعمل إلا في تقديم كشوف مالية مجمدة.

المصدر: لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي scf، الصفحة الزرقاء ، 2010، ص ص 74، 75.

المطلب الثاني: جدول حساب النتيجة (قائمة الدخل)

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي بدا ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، بل في كثير من الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تعني باتخاذ قرارات تتعلق بالربحية و الاستثمار خاصة.

الفرع الأول: تعريف جدول حساب النتيجة.

لقد عرف جدول حساب النتيجة على انه «هو حساب يوضح بنود الإيرادات و مقادارها و بنود المصروفات ومقادارها و نتائج مقابلتها، أي الفرق بينهما من أرباح و خسائر وهو يظهر النتائج الإجمالية لعمليات المشروع لفترة زمنية معينة هي في العادة فترة محاسبية، وتكون نتيجة المقابلة أرباحا إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات، أما إذا حدث العكس فتكون نتيجة المقابلة خسارة».⁽¹⁾

ولقد عرف ايضا على انه « ترتب فيه التكاليف (أعباء) و الإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة و معطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء.

و قد عرفه أيضا على انه أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة) وكذلك يطلق عليه مصطلح قائمة الدخل».⁽²⁾

(1) عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية، ، أبو الخير للطباعة والتجليد ، الإسكندرية، مصر ، 2009، ص43.

(2) وليد ناجي حيالي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص41.

نجد أن حساب النتائج يجمع المعلومات التالية:⁽¹⁾

تحليل الأعباء حسب طبيعتها حيث يسمح بتحديد مجاميع حسابات التسيير الآتية :

- الهامش الإجمالي.
 - القيمة المضافة.
 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
 - منتجات الأنشطة العادية.
 - المنتجات و الأعباء المالية.
 - أعباء المستخدمين.
 - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
 - المخصصات للاهتلاكات وخسارة القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية.
 - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
 - النتيجة الصافية لكل من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- ولدينا الجدول التالي يوضح: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

⁽¹⁾ عبد الوهاب رميدي، على سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد "مبادئ عامة"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 41 .

الجدول رقم(03): حسابات النتائج حسب الوظيفة.

الفترة من إلى

N-1	N	الملاحظة	
			◀ رقم الأعمال ◀ كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي ◀ منتجات أخرى عملياتية ◀ التكاليف التجارية ◀ الأعباء الإدارية ◀ أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية ◀ تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع ◀ (مصاريف العاملين المخصصات للاهلاكات) ◀ منتجات مالية ◀ الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة ◀ الضرائب الواجبة على النتائج العادية ◀ الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية ◀ الأعباء غير العادية ◀ المنتجات الغير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية ◀ حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1) منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع (1)

(1) تستعمل تقديم الكشوف المالية المجمدة وحدها.

المصدر: لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي scf، مرجع سابق، ص78.

أولاً: هامش الربح الإجمالي:

وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

ثانياً: النتيجة التشغيلية:

وهي هامش الربح الإجمالي مضافاً إليه المنتجات التشغيلية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى التشغيلية.

النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات التشغيلية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - والأعباء الأخرى التشغيلية.

ثالثاً: النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة التشغيلية - مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

رابعاً: النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

خامساً: النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير العادية + المنتجات غير العادية.

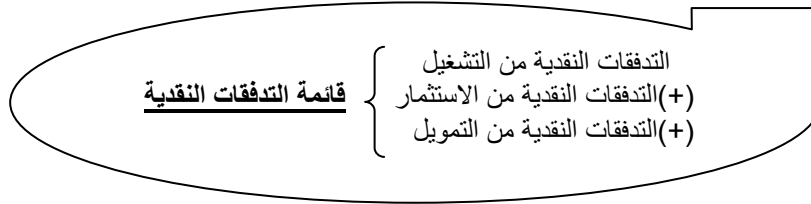
المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للقيام بالتحليل المالي .

الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

« تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها تقوم بعرض مصادر الأموال واستخداماتها على مدار فترة محاسبية معينة بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية وذلك حسب الأنشطة تشغيلية، استثمارية، تمويلية». (1)

الشكل رقم(03): يوضح قائمة التدفقات النقدية.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع:

- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

ولقد عرف ايضا جدول تدفقات النقدية على انه « هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد معيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ويعتبر كجدول قيادة تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة». (2)

ومن خلال التعريفين السابقين فإنه قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية.

الفرع الثاني: الهدف من جدول التدفقات النقدية

إن الهدف من وراء إعداد قائمة التدفقات النقدية يعود إلى أنها:

(1) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 160.
(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 204 .

- تساعد على القيام بالتحليل المالي، حيث توفر معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت، ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- « تسمح بالتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاته، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة».⁽¹⁾
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة.
- « إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المنشأة، خلال السنة المالية».⁽²⁾

الفرع الثالث: عرض عناصر جدول التدفقات النقدية

⁽¹⁾ على الساعة 18:30 / 2014/03/1 https://bu.univ-ouargla.dz/Mhawa_Amel.pdf?idthese=634

⁽²⁾ وليد ناجي حيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 97.

إن قائمة التدفقات النقدية تقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب منشأها (مصدرها) والتي تقسم إلى: (1)

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)

والجدول التالي يبين أهم العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة سابقة الذكر:

الجدول رقم (04): العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية.

نوع التدفقات	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التمويلية
تدفقات نقدية داخلية	- متحصلات نقدية من المبيعات تحصيل فوائد على الإقراض للغير - تحصيل فوائد على استثمارات مالية أي متحصلات أخرى لا تعتبر خاصة بالنشاط الاستثماري أو التمويلي.	- تحصيل أقساط الإقراض للغير. - مبيعات استثمارات مالية طويلة الأجل خاصة لشركات أخرى مملوكة للشركة - مبيعات أصول ثابتة	- متحصلات من إصدار أسهم رأس المال أو إصدار سندات أو أي قروض أخرى قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.
تدفقات نقدية خارجية	- مدفوعات لشراء خامات أو بضاعة - مدفوعات أجور، سداد ضرائب، سداد فوائد على القروض، - مدفوعات للموردين أي مدفوعات أخرى لا تخص النشاط الاستثماري أو التمويلي.	- إقراض للغير - شراء استثمارات مالية طويلة الأجل - شراء أصول ثابتة	- توزيعات أرباح للملاك - شراء الشركة لأسهمها من سوق رأس المال. - سداد القروض

المصدر: خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص41.

المبحث الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي

(1) جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السادس،

ديسمبر 2009، بسكرة، الجزائر، ص80.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة ، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية الا عن طريق تقييم ادائها وخاصة الأداء المالي ، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء في المطلب الاول ، أما في المطلب الثاني سنتحدث عن القواعد الأساسية لتقييم الأداء والمراحل التي يمر بها ، وأخير سنتطرق في المطلب الثالث إلى ماهية تقييم الاداء المالي .

المطلب الأول : ماهية عملية تقييم الأداء :

سنتطرق في هذا المطلب الى كل من تعرف وأهداف ومزايا وأنواع تقييم الأداء

الفرع الاول : تعريف تقييم الاداء

يعتبر الأداء عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة ، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة ، ومنه الأداء يعني "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها " (1).

ويعرف أيضا على أنه " يتمثل أداء المؤسسة في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها ، الأداء اذا هو الكفاءة والفعالية معا " (2)

من التعريفين السابقين يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل إنتقادي شامل للخطط والأهداف ، وإستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة .

الفرع الثاني : أهداف ومزايا تقويم الأداء :

(1) عبدالمحسن توفيق ، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية ، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 ، ص 03 .
(2) زوزو نعيمة ، دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، الجزائر ، سنة 2011/2012 ، ص 52 .

تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق ما يأتي : (1)

- 1 - الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية .
 - 2 - الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا .
 - 3 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة .
 - 4 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الوارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل بنوعية جيدة .
 - 5 - تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع فصناعة وصولا للتقويم الشامل أعلاه .
 - 6 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية .
- الفرع الثالث : أنواع تقويم الأداء :**

تعتبر عملية تقويم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من انجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها ، فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة لكونها تكشف عن نسبة المتحقق من الأهداف المخططة والمتاحة والمعيارية وغيرها ، فيتأثر بموجبه مستوى الأداء الذي قطعه الوحدة كما تتأثر كفاءة استخدام الموارد لمتاحة للوحدة في الوصول إلى المستويات المطلوبة من لإنتاج وعليه فان عملية تقويم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من التقويم الأداء: (2)

1. **تقويم الأداء المخطط :** ويراد به تقويم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مديات زمنية دورية كان تكون شهرية وفصلية وسنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3- 5 سنوات) حيث

(1) مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 43 .

(2) خالد جمال الجعاعات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص113.

تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لعل مع الإشارة إلى ضرورة أن تأخذ عملية التقويم في حساباتها الظروف التي أحاطت بخطة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة مابين إعدادها ومباشرة التنفيذ عند بدء السنة المالية المعنية ، لكون هذه الفترة ليست بالقصيرة وربما تحدث تبديلات وتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤثر مباشرة على واقعية الأهداف المخططة كارتفاع أسعار المواد الأولية مثلا محلية كانت أم مستوردة مما ينجم عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج والانحرافات في التسويق والأرباح وغيرها كان من الصعب على الوحدة أن تضعها بالحسبان أو قد تظهر سلعة منافسة تزامن منتجات الوحدة الاقتصادية وغير ذلك من التغيرات غير المتوقعة . كل هذه الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج من إرادتها لا بدوان يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقويم التي ينبغي لها إن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط .

II. **تقويم الأداء الفعلي :** ويقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلال التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في عملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة من خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة ، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثلثة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا .

III. **تقويم الأداء المعياري (القياسي) :** ويراد به مقارنة النتائج الفعلية ومع القيم المعيارية وبأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كأنتاج والمبيعات والإرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا . وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانات والقدرات الإنتاجية للوحدة والوحدات المشابهة في الداخل والخارج وغيرها . أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع الخ .

IV. **تقويم الأداء العام (الشامل) :** يقضي هذا النوع من التقويم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز

بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الارحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج أرجحية عليا على بقية الفعاليات أو قد تعطي رحية المشروع هذه الارحية أو عائد الاستثمار... الخ وباستخدام هذه الارحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية .

المطلب الثاني : القواعد الأساسية لتقييم الأداء :

سنتطرق في هذا المطلب الى القواعد الاساسية لتقييم الاداء والمراحل التي تمر بيها لتقييم الاداء

الفرع الاول : قواعد الاساسية لتقييم الاداء

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها بالاتي : ⁽¹⁾

ا. تحديد الأهداف :

إن إجراء تقييم أداء أية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق ، مستعينين بألرقام والنسب والتوظيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك . فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها بين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها. والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي ، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شأن بنشاط الوحدة .

ا. وضع الخطة الإنتاجية :

بعد استكمال تحديد أهداف المنشأة لآبد من وضع خطة متكاملة لانجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من

⁽¹⁾ مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

التنسيق والتكامل بينها وان يسهم العاملون في وضعها وان تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم لكونهم المكلفون بإنجازها وان جهدهم هذا خاضع للمتابعة والرقابة والقياس ، كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى الوحدة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة.

III. تحديد مراكز المسؤولية :

يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها . وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقا مسؤولية كل من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة .

IV. تحديد معايير الأداء :

تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الانجازات التي حققتها المنشأة . لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقييم المنجز من الأعمال فيها . أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزاما على الإدارة العليا إن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام (مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء وتنوعت مما حدي بالمتهمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض ، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها :

- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة
- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين ، بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل ومعالجتها .
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف وبما يتلاءم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة .

الفرع الثاني : المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء :

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجلها بالاتي : (1)

(1) مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

١. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية :

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك . أن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال سنة معينة ، إضافة إلي المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات ن أنشطة المنشآت المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات

٢. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية :

للوقوف علي مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء ، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات .

٣. إجراء عملية التقييم :

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية علي أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلي حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه .

٤. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم :

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .

٥. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولية عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة .

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى كل من مفهوم وأهمية ومراحل تقييم الاداء المالي

الفرع الاول : مفهوم تقييم الأداء المالي :

يقصد بعملية تقييم الأداء : " قياس الاعمال التي تتم أو تمت بواسطة المعايير الرقابية التي تقررت ، وتعتبر عملية تقديم الأداء من أهم العمليات لأنه بدونها لا يمكن القيام بعملية الرقابة وغالبا ما يطلق عليها البعض المتابعة ،وتقييم الأداء جزء من العملية الادارية ويقوم بها كل مدير حتى ولو كانت هناك ادارة اسمها ادارة المتابعة " .⁽¹⁾

ويمثل تقييم الأداء : " خطوة اساسية على صعيد العملية الرقابية ،حيث أن جوهر عملية التقييم هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك الخطوات اللازم لتصحيحها" .⁽²⁾

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء المالي :

ويمكن ايجاز أهمية التقييم المالي في النقاط التالية :⁽³⁾

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي يتم اتخاذا لإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها ، ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة حيث يساعد ذلك المستويات الادارية المختلفة على ممارسة الوظيفية الرقابية عن طريق مبدأ الادارة بالاستثناء ،اذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشف وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الاخرى .
- ترشيد الانفاق عن طريق المتابعة كيفية الاستخدام المؤسسة لمواردها المتاحة .
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة المتمثلة في الانتاج والتسويق والتمويل والأفراد ، وذلك ضمان لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي .

كما أن الأداء يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسة موضوع التقييم ، مما يستدعي دائما أن تكون عملية اختيار المؤشرات والمعايير متفق مع تنظيم المؤسسة وإمكانياتها المتاحة مما يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وحسب النظام الذي تعمل فيه ، والخصائص الفنية التي تتميز بها الصناعة التي تنتمي اليها المؤسسة اضافة الى ذلك فان تحديد هذه المؤشرات يتوقف الى حد كبير الى نوعية المقدار البيانات والمعلومات المتوفرة .

الفرع الثالث : مراحل تقييم الأداء المالي :

إن عملية تقييم الأداء تتطلب مسح ميداني شامل حول المؤسسة المعنية للحصول على كل المعلومات الضرورية حول واقعها وذلك بانتقاء البيانات الدقيقة، حيث يتم جمع أنواع الملاحظات والبيانات والمعلومات

(1) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 ،ص. 30

(2) عبد الملوك مز هودة. « الأداء بين الكفاءة والفعالية :مفهوم وتقييم »، مجلة العلوم الإنسانية ، 2001 ، جامعة بكرة،ص. 87 .

(3) صلاح الدين. حسن السبيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات المالية. دار الوسام ، لبنان، 1998 ، ص. 222 .

اللازمة لحساب المؤشرات ثم يليه إجراء عملية التحليل الفني والمالي لهذه البيانات، وفي الأخير تأتي عملية استخلاص الأحكام المناسبة والقرارات المفيدة المستنتجة من عملية التحليل السابقة، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم عملية تقييم الأداء إلى ثلاث مراحل وهي : (1)

المرحلة الأولى: جمع المعلومات

وتعتبر أول خطوة في عملية التقييم وتتمثل في جمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة موضوع التقييم حيث يتم جمع أنواع الملاحظات الأولية والبيانات الإحصائية الخاصة بالمؤسسة وذلك من واقع الوثائق المالية والمحاسبية المنبثقة من عملية الانجاز (الأداء) التي تعكس مجريات التنفيذ الفعلي لمختلف نشاطات المؤسسة.

يمكن تصنيف هذه البيانات أساسا في مجموعتين رئيسيتين هما: الإيرادات والتكاليف، والجدير بالذكر هنا أن البيانات والمعلومات الخاصة بالتكاليف والإيرادات يتم الحصول عليها من جدول حسابات النتائج وبعض الجداول الأخرى والميزانيات الختامية.

المرحلة الثانية: تحليل المعلومات

في هذه المرحلة يتم تحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها في المرحلة الأولى، وذلك بوضع نموذج تحليل لحساب المؤشرات المختلفة للوصول إلى دراسة الجوانب، ويتم التأكد من إنجاز المطلوب والتحقق من التنفيذ الفعلي وكذا الاستخدام الجاري فيما يخص الموارد الاقتصادية المقررة في المؤسسة. فالتحليل المالي للمعلومات يتم عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية ومعرفة مدلولها ومحاولة تفسيرها وبحث الأسباب التي أدت إلى ظهورها وعموما تنصب عملية التحليل على اكتساب نقاط القوة والضعف وتحليل الانحرافات بمختلف أنواعها كمية، نوعية، زمنية أو فنية.

المرحلة الثالثة: مرحلة استخلاص الأحكام

في هذه المرحلة يتم التأكد من تطابق الأداء مع الخطة التي أعدت وتسجيل النقائص الحاصلة ومعرفة أسبابها لتجنبها أو للتقليل منها في المستقبل، وبالتالي يتم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة المؤسسة سيئة ماليا، أما إذا كانت جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها وتحسينها.

وعموما فإن الحكم على النتائج (نتائج التحليل) يمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة والصحيحة إذا كانت هناك انحرافات سلبية واتخاذ إجراءات تشجيعية في حالة العكس.

(1) أحمد بن حماد الحمودة، تقييم الأداء الوظيفي. دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2، سبتمبر 1994، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص 337.

المبحث الثالث : استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

تعتبر المؤشرات والنسب المالية من أهم محاور التحليل المالي للمؤسسة لتحليل مركزها المالي ، ولا يمكن استعمال هذه المؤشرات والنسب للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة الا بمقارنتها مع النسب والمؤشرات النموذجية الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع التي تنشط فيه هذه المؤسسة .

المطلب الاول : تحديد معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

يمكن تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية من خلال تطبيق الأنظمة الآتية: (1)

1. نظام الموازنات التقديرية:

(1) صلاح الدين. حسن السبيسي، مرجع سابق، ص 200 .

ويعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقييم الأداء، خصوصا الموازنات المرنة، والتي تعد خطة للرقابة مصممة لتكون مفيدة على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال في الخطة لمختلف أنشطة المؤسسة بمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية واظهار الانحرافات التي من خلالها يتم تقييم مدى تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية وتستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى قسم أو خط إنتاجي معين.

II. نظام محاسبة التكاليف المعيارية:

يقتضي هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية، ومن جهة ثانية الإنتاج مقيم بتكاليف معيارية، ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة متداولة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال.

III. نظام الإدارة بالأهداف:

يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية: (2)

- الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس إنجازها.
- تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات الإنتاجية على أساس هذه النسب.
- تقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب التنفيذ والظروف المستجدة.

IV. النسب المالية:

بدأ استخدام هذه النسب من قبل الإدارات الداخلية للمؤسسات لتقييم أدائها وللتخطيط، أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضا من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء. ويمكن للإدارة أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة أو لتقييم أداء قسم معين من الأقسام .

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

عند الدراسة أو التحليل بواسطة النسب المالية يمكن استعمال عدد كبير من هذه الأخيرة ، و يختلف ذلك باختلاف القصد أو الهدف من الدراسة لذا يمكن التركيز علي أربعة نسب رئيسة هي :

(2) جمال خنشورة تقييم الأداء الاقتصادي ،رسالة ماجستير ، معهد الاقتصاد ،جامعة باتنة،نوفمبر، 1987 ، ص. 16 .

. نسب السيولة .

. نسب التمويل .

. نسب الدوران .

. نسب الربحية (المردودية) .

الفرع الاول : نسبة السيولة : (1)

هناك عدة نسب تستعمل لقياس سيولة المؤسسة وضرورية لنشاط المؤسسة ومنها :

ا. سيولة عناصر الأصول : وذلك بمقارنة عناصر الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول أي :

$$\text{نسبة سيولة أصول المؤسسة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} * 100$$

كلما كانت قيمة هذه النسبة أكبر من القيمة (0.5) فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة ، وهذه الحالة جيدة ومثالية بصفة عامة ، فهذا يجب أن تكون في المؤسسات التجارية أكبر من (0.5) بكثير ، ويمكن أن تفسر أن هناك استثمار مستهلك و بالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا (لأنه قديم) والعكس عند انخفاض هذه النسبة فانها تدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حدوثها .

II. نسبة السيولة المختصرة :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

وتفسر الجزء من الديون القصيرة الأجل والتي تغطيها الأصول المتداولة ، ويجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسبة أكبر من القيمة (01) ، وإذا تساوت هذه النسبة مع القيمة (01) فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس المال العامل الصافي معدوم ، أما إذا كانت أقل من القيمة (01) فهي في وضعية سيئة وخطرة وعليها أن

(1) اسماعيل عرابجي ، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الثانية 1996 ص ص 258,259 .

تراجع هيكلها المالي ، وذلك إما بزيادة الديون طويلة الأجل ، أو رفع رأس مالها الخاص ، أو تخفيض ديونها القصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة .

III. نسبة السيولة المختصرة :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة أو نسبة الخزينة العامة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

هذه النسبة أكثر دقة من الأولى ويجب أن لا تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة وقد حدد لها الحد الأدنى (0.3) والحد الأقصى (0.5) وهو الضمان .

$$\text{نسبة السيولة الحالية أو نسبة الخزينة الحالية} = \frac{\text{السيولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

وهي التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون القصيرة الأجل .

فمن الطبيعي أن تكون قيمة هذه النسبة على الأقل تساوي (01) عندما تكون مدة استحقاق الديون أيام فقط ، أما في حالة مدة الاستحقاق الديون تفوق الأسبوع أو الشهر فمن الأمثل أن تقل هذه النسبة عن القيمة (01) أي لا تترك أموالا سائلة بدون استعمال في أصول أخرى لتحقيق مردود منها وحدود هذه النسبة (0.2)، (0.3).

الفرع الثاني : نسبة التمويل : (1)

انطلاقاً من مبدأ توازن الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة فإن على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين ، وإذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة) تتساوى مع الواحد (01) وهذا يدل على انعدام رأس المال العامل الصافي أو الدائم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح

وتكون في أمان فيجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد (01) وخاصة في المؤسسات ذات المخزونات المعتبرة (حسب طبيعة نشاط المؤسسة) وذلك حتى تتمكن من تغطية مخزوناتا التي تكون مدة بقائها في المؤسسة اقرب إلى السنة .

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

هذه النسبة تعبر عن معدل تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات الثابتة .

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

هذه النسبة تعبر عن قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون خارجية لتغطيتها وكلما كانت مرتفعة كلما دل ذلك عن درجة التغطية ويدل هذا على التمويل لنفسها ذاتيا انطلاقا من أموالها الخاصة .

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

هذه النسبة تسمح لنا معرفة مدى استقلالية المؤسسة تجاه الغير فهذا ما يؤدي إلى الظهور بالوجه الحسن وتزداد الثقة كلما كانت هذه النسبة كبيرة ، ومن هنا يجب أن تكون النسبة بين (01) و (02) فإذا تساوت مع (02) أو كبر منها هذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر ، وهذا يجعل لها القدرة كافية للتسديد أو اقتراض من جديد ، أما أن كانت عند (01) أو اقل منه هذا يعني تساوي الطرفين ، وهذا يجعل المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض أخرى .

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

هذه تعبر عن مدى تبعية المؤسسة للغير ، كما توضح لنا معرفة مستوى تغطية أموال المؤسسة للأموال الخارجية.

الفرع الثالث : نسب الدوران :

إن حساب هذه النسب إنما يفترض عادة أن يكون نشاط المؤسسة عاديا ومنظما من أية أنشطة سيئة ، إنما تفيد في حساب وقياس سرعة العناصر الحقيقية من المخزونات وعناصر مالية (الحقوق) .

إن عناصر الحقوق تفيد في معرفة فترة تحصيل الحقوق من جهة وفترة تسديد الديون للموردين من جهة أخرى على أن تسعى المؤسسة إلى ضبط سياسة انتمان ضمانا لقدرتها على مواجهة ديونها قصيرة الأجل .

١. نسبة دوران المخزونات⁽¹⁾:

. معدل دوران المواد الأولية :

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الدوران المواد الأولية} = \frac{\text{مخزون المواد الأولية}}{\text{استهلاك المواد الأولية}} * 360$$

. معدل دوران البضائع :

وتحسب بالعلاقة التالية :

(1) يوسف قريشي ، الياس بن سامي ، التسيير المالي ، دار وائل للنشر الاردن ، الطبعة الاولى 2006 ، ص 288 .

$$\text{معدل دوران البضائع} = \frac{\text{مخزون البضائع}}{\text{البضائع المستهلكة}} \times 360$$

. معدل دوران المنتجات قيد التنفيذ :

$$\text{معدل دوران المنتجات قيد التنفيذ} = \frac{\text{مخزون المنتجات قيد التنفيذ}}{\text{تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ}} \times 360$$

. معدل دوران المنتجات التامة :

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{مخزون المنتجات التامة}}{\text{تكلفة الإنتاج التام}} \times 360$$

II. أهمية نسبة دوران المخزون :⁽¹⁾

تهدف المؤسسة إلى الحصول على أسرع دوران لمخزوناتها دون الوقوع في خطر نفاذ جميع مخزوناتها الذي يؤدي إلى توقف نشاطها وهذا ما يدفع المحلل المالي إلى حساب هاته النسب .

ترتبط سرعة دوران المخزون بعوامل داخلية وأخرى خارجية وهي :

. العوامل الداخلية :

. مدة دورة الاستغلال .

. سياسة البيع (بالطلبية أو البيع المباشر) .

. قدرة وسعة التخزين .

⁽¹⁾ أحمد عطا الله القطامين ، التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية (مفاهيم و نظريات و حالات تطبيقية) ، الطبعة الأولى ، دار مجدلوي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1996 ، ص 167.

. نوعية المخزن وقابلية التخزين .

. العوامل الخارجية :

هناك عامل أساسي وهو يرتبط بمدى قدرة الموردين على تمويل المؤسسة .

III. نسبة دوران الحقوق على الزبائن :

تسمح لنا هذه النسبة بمعرفة سياسة الممنوحة إلى المؤسسة من قبل مورديها والمتعلقة بمشترياتها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة دوران الحقوق على الزبائن} = \frac{\text{مدة دوران الحقوق على الزبائن}}{360}$$

3.3. نسبة دوران الموردين :

تسمح لنا هذه النسبة بمعرفة سياسة التسديد الممنوحة إلى المؤسسة من قبل مورديها و المتعلقة بمشترياتها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة دوران الموردون} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

أما بالنسبة لمدة دوران الموردون فهي تمثل متوسط الفترة بين تاريخ الشراء بالأجل وتاريخ التسديد وتحسب كالتالي :

$$\text{مدة دوران الموردون} = \frac{\text{نسبة دوران الموردون}}{360}$$

ملاحظة :

يجب على المؤسسة أن تحول الاستفادة أكثر من الموردون أي زيادة مدتهم وتخفيض مدة الزبائن حتى يستفيد من الفرق بين المدتين بالمبلغ الذي يعتبر تمويل خارجي إضافي وبدون احتساب فوائد عليه .

الفرع الرابع : نسب المردودية (الربحية) :

إن المردودية تقيس لنا مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة التي تحت تصرف المؤسسة أي تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات بالمؤسسة ، ويمكن أن ندركها من خلال ثلاث مستويات : ⁽¹⁾

1. نسبة مردودية النشاط :

لتقييم مردودية مؤسسة ما تقارن رقم الأعمال الصافي أو نسبة التمويل الذاتي بمبلغ الإمكانات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للحصول على هذا المردود .

1- نسبة الهامش الاستغلال : تستعمل هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على التحكيم في العناصر التي لها علاقة مع تكلفة مبيعاتها ، وتحسب بالعلاقة التالية :

⁽¹⁾ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 52,53 .

نتيجة الاستغلال

$$\text{نسبة هامش الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال بدون ضريبة}}$$

2- **نسبة الهامش الصافي** : تلعب هذه النسبة نفس دور النسبة السابقة وعلاوة على ذلك توضح مدى قدرة المؤسسة على تحكمها في جميع النفقات المتعلقة بذلك النشاط وتحسب بالعلاقة التالية :

الربح الصافي

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الأعمال بدون ضريبة}}$$

3- **نسبة رأس المال المتداول** : توضح هذه النسبة مدى مساهمة رأس المال في تحقيق رقم الأعمال الصافي ومدى تغطية الأصول برقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية :

رقم الأعمال الصافي

$$\text{نسبة رأس المال المتداول} = \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{رأس المال العامل}}$$

4- **نسبة رأس المال الخاص** : تبين هذه النسبة مدى مساهمة رأس المال الخاص في تحقيق رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية :

رقم الأعمال الصافي

$$\text{نسبة رأس المال الخاص} = \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{رأس المال الخاص}}$$

أ- **نسبة المردودية الاقتصادية** :

تقيس لنا كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة وذلك بالمقارنة بين هذه الاستثمارات و النتائج المستخرجة أو المحققة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

التدفق النقدي

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة الربحية الاقتصادية التي تنتج عن دوران رأس المال بالنسبة إلى النتيجة المحققة وذلك من أجل العمل على تحسين نوعية الأصول (رأس المال المستثمر) أو اخذ إجراءات تخص نتائج الاستغلال أو كلاهما .

ب- نسبة المردودية المالية :

تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة وذلك بمقارنتها مع النتائج وبالتالي تشير الى مردودية المؤسسة بالنسبة لمالكها تقدر هذه النسبة بدلالة الأموال المستثمرة و يعبر عنها بالعلاقات التالية :

- **نسبة مردودية الأموال الخاصة :** تبين هذه النسبة نسبة النتيجة الصافية المتحصل عليها في المؤسسة مقارنة برأس المال الخاص أي تقيس ربحية الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رأس المال الخاص}} = \text{نسبة ربحية الأموال الخاصة}$$

- **نسبة المردودية الأموال الدائمة :** تبين نسبة النتيجة الصافية فوائد القروض المتوسطة والطويلة الأجل مقارنة بالأموال الدائمة أي تقيس ربحية الأموال الدائمة و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الربح الصافي + فوائد القروض المتوسطة وطويلة الأجل}}{\text{الأموال الدائمة}} = \text{نسبة مردودية الأموال الدائمة}$$

ملاحظة :

في حالة ما تكون الأموال الخاصة ضئيلة فهذه النسبة لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وعلى هذا تستعمل الأموال الدائمة مثلما في الجزائر وان قمنا بتحديد المردودية المالية في حد ذاتها نجد أنها حالة تابعة لثلاث سياسات و هي :

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال بدون ضريبة}} = \text{السياسة التجارية}$$

حيث تقيس هذه الأخير مردودية الوظيفة التجارية للمؤسسة بعد حذف الأعباء .

$$\frac{\text{رقم الأعمال بدون ضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{السياسة الإنتاجية}$$

إن هذه النسبة مرتبطة بنوع النشاط وعلى هذا فإنها تقيس مدى حجم المبيعات لمجمل الأصول .

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{سياسة المديونية}$$

المطلب الثالث : مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة، وسنتناول بالدراسة كل مؤشر على حدى.

الفرع الاول : رأس المال العامل:

1. مفهوم رأس المال العامل وعملية احتسابه:

«رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي».⁽¹⁾

حيث يحسب بطريقتين هما: ⁽²⁾

⁽¹⁾ Patrick Piget, **La gestion financière**, Edition Economica, France, 1998, p. 89.

⁽²⁾ شياح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية" دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007/ 2008، ص 44.

– طريقة أعلى الميزانية: ويحسب بالفرق بين الأصول الدائمة والأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

– طريقة أسفل الميزانية: وفي هذه الحالة يساوي الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

والشكل الموالي يبين طريقتين لحساب رأس المال العامل:

الشكل رقم (05): طرق حساب رأس المال العامل.

ديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القسم السفلي من الميزانية.
رأس المال العامل		
	الأصول الثابتة	حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القسم العلوي من الميزانية.
الأموال الدائمة	رأس المال العامل	

المصدر: شباح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية" دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب"،

مرجع سابق ، ص 70.

II. أنواع رأس المال العامل:

هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي: ⁽¹⁾

أ - رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بالطريقتين السابقتين، طريقة أعلى الميزانية وطريقة أسفل الميزانية.

ب- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ج- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة، ويكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون (مجموع الأموال قصيرة وطويلة الأجل)}$$

د- رأس المال العامل الإجمالي:

⁽¹⁾ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، المحاسبة التحليلية، دار المحمدية العامة، الجزائر، طبعة 2000، ص ص 46، 47.

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة، ويحسب وفق ما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموعة الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

III. التفسيرات لرأس المال العامل (Fonds de roulement) : FR

بصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي: ⁽¹⁾

أ- رأس المال العامل الصافي موجب: $FR > 0$

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الصافي سالب: $FR < 0$

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

⁽¹⁾ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

ج- رأس المال العامل الصافي معدوم: $0 = FR$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

الفرع الثاني : الاحتياج في رأس المال العامل (Besoins en fonds de roulement) : BFR

مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل وعملية احتسابه: (1)

وتدرس احتياجات رأس المال العامل في الآجال القصيرة وتصبح ديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها، وتسمى موردا لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى السيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المديرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية المورد مع السيولة في الاحتياجات، ويظهر ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(06): يوضح الاحتياجات في رأس المال العامل.

احتياجات الدورة				
أوراق قبض	زبائن	سندات التوظيف	منتجات عامة	موارد مالية

(1) مبارك لسلوس، مرجع سابق ذكره ، ص ص 33، 34.

احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركات	موردون	ديون المخزونات
موارد الدورة					

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 34.

يحسب احتياج رأس المال العامل بالطريقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

أو:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

الفرع الثالث : ماهية الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها «مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة». (1)

حيث تحسب الخزينة (مؤشر الخزينة) بالعلاقين التاليين: (2)

الخزينة = نقديات (قيم جاهزة) – السلفات مصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

حيث تظهر الخزينة بالشكل التالي:

الشكل رقم (07): الخزينة.

(1) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره ، 1998، ص 51.

(2) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ، ص85.

الخزينة	القيم الجاهزة
السلفات المصرفية	

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 15.

يتم تحقيق التوازن من خلال الخزينة، فتضاف إلى السيولة إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أو تنقص لتصبح سالبة إذا كان رأس المال العامل لا يغطي الاحتياجات في رأس المال العامل، وذلك فهي عامل تعديل بينهما، وسيتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي: ⁽¹⁾

الشكل رقم (08): حساب الخزينة.

<table> <tr> <td>رأس المال العامل</td><td rowspan="2">الاحتياج في رأس المال العامل</td></tr> <tr> <td>الخزينة</td></tr> </table>	رأس المال العامل	الاحتياج في رأس المال العامل	الخزينة	<table> <tr> <td>الاحتياج في رأس المال العامل</td><td rowspan="2">رأس المال العامل</td></tr> <tr> <td>الخزينة</td></tr> </table>	الاحتياج في رأس المال العامل	رأس المال العامل	الخزينة
رأس المال العامل	الاحتياج في رأس المال العامل						
الخزينة							
الاحتياج في رأس المال العامل	رأس المال العامل						
الخزينة							

المصدر: شباح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية" دراسة حالة المطاحن الكبرى

للحبيب"، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

⁽¹⁾ شباح نعيمة، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

خلاصة الفصل الثاني

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها ، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

ومن أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات من طريق حساب بغض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية ، وكان ذلك بعد إجراءات تعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية والتي تلخص في قائمة تدعي الميزانية ، لكن بعد تطبيق النظام المحاسبي الجديد في الجزائر ابتداء من 01/01/2010 والذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج (بطريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها ، أو طريقة تصنيف الأعباء حسب الوظائف) ، إضافة إلى إدراج قوائم جديدة مثل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة) ، وجدول لتغيرات الأموال الخاصة إضافة إلى الملاحق أصبحت تلك القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراءات تعديلية كما كانت عليه في السابق ويمكن حساب هذه المؤشرات من القوائم المالية .

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة روابال مونديال

❖ المبحث الأول: تقديم مؤسسة روابال مونديال

❖ المبحث الثاني: تقديم الكشوفات المالية للمؤسسة

❖ المبحث الثالث : تحليل الميزانية بواسطة النسب والمؤشرات

تمهيد :

استنادا إلى ما تعرضنا إليه من خلال الفصل الاول نظم المعلومات المالية والفصل الثاني تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية سوف نتطرق في هذا الفصل إلى معاشة الحالة الفعلية التي تتجسد في دراسة تطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة روابال موندريال بالوادي ، مستعرضين فيه لمحاه تاريخية تعريف المؤسسة ونشأتها وغايتها وأهدافها وهيكلها التنظيمي ، ومن خلال دراستنا للبيانات والوثائق المقدمة تبين لنا أن هذه البيانات تتماشى مع النظام المحاسبي الجديد ، لهذا اضطررنا إلى تكييف هذه البيانات إلى ما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ، وبعد اعادة تكييف هاته البيانات في شكل قوائم مالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج ارتأينا أن هذه البيانات لا تعد كافية ، بلا لابد من الاستعانة بالوثائق الاخرى كالفواتير والمعلومات المقدمة من طرف الادارة ، كما أنه من المعلوم أن آخر أجل لتسليم الميزانيات هو 30/04/..... من كل سنة لهذا اعتمدنا في الدراسة على سنة 2012 وسنة 2011 كسنة مقارنة . وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة روابال موندريال

المبحث الثاني : تقديم الكشوفات المالية للمؤسسة

المبحث الثالث : تحليل الميزانية بواسطة النسب والمؤشرات

المبحث الأول: تقديم مؤسسة روابال موندريال

سننظر في هذا المبحث الى بطاقة تقنية حول مؤسسة روابال موندريال وأهدافها وغايتها وشكلها التنظيمي وهو كما يلي: (1)

المطلب الأول: ماهية المؤسسة

تم اختبار هذه المؤسسة كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة صناعية وإن أغلب مبيعاتها نقدا، كما أنها تستورد المواد الأولية من خارج الوطن و بتالي هي معرضة لخسارة الصرف.

الفرع الاول: تعريف المؤسسة و بطاقتها الفنية :

شركة روابال موندريال هي مؤسسة متعددة الخدمات للصناعات البلاستيكية و ذلك بإنتاج الأكياس البلاستيكية المنسوجة من الشرائط البلاستيكية التي تعدها الشركة و كذا صناعة بعض أنواع الأثاث البلاستيكي بالتحويل كالخزائن البلاستيكية و المطابخ و الحمامات و غيرها.

تعد شركة روابال موندريال شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أسست سنة 1999 برأسمال اجتماعي حسب التصريح الذي صرح به صاحب الشركة و المقر و من السجل التجاري ب: 50.000.000.00 دج ، تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة، يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 67 عامل، تقع المنطقة الصناعية بكونين بمدينة الوادي.

* اسم مسيرها: باهي جمال، و رقم سجلها التجاري: 00 ب 0542291.

* نوع النشاط: صناعة أدوات من البلاستيك مرموز له بالرمز 111305.

* عنوان موقعها على الانترنت: <http://www.bahi.com>

* بريدتها الإلكتروني: rms-bahi@rms- bahi.com

إذن فهي شركة صناعية ذات مسؤولية محدودة (SARL).

المطلب الثاني : نشأة و تطور الشركة:

(1) مقابلة شخصية مع السيد باهي عبد الوهاب نائب مدير مؤسسة روابال موندريال ، بالمؤسسة ، يوم 26 /05/ 2014 على الساعة 9:30 صباحا .

نشأة شركة روابال موندريال في شهر ديسمبر 1999 بالوادي على مساحة تقدر بـ 2000م²، لها فرع في الوادي و آخر في عنابة ومقرها الرئيسي في الوادي، فمنذ إنشائها عملت على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك باستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا و هو صناعة الأكياس، و في آخر سنة 2000 قامت بتوسيع نشاطها و ذلك بإضافة وحدة الأثاث المنزلي PVC (polyvonil.clori LE). و في مارس 2001 قامت الشركة بتحديث و إضافة بعض آلات وحدة الأكياس المنسوجة لرفع طاقتها الإنتاجية، كما قامت بإضافة آلات جديدة لوحدة صناعة الأثاث المنزلي PVC.

و في أواخر نفس السنة و منتصف سنة 2002 قامت ببعض التوسعات لتصل مساحتها 700م² حيث أضافت ورشة تكميلية لصناعة الأثاث و ورشة ميكانيكية لمراقبة و صيانة آلات المؤسسة.

كما قامت كذلك بتصميم و نشر موقع انترنت يهدف إلى التعريف بالشركة و منتجاتها و يسمح للزبائن بالاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني، وفي سنة 2003 انتقلت إدارة المؤسسة إلى مقرها الجديد المجهز بشبكة اتصال داخلية باستعمال الإعلام الآلي تربط بين مختلف المصالح في الشركة تسهل مرور المعلومات بينها.

المطلب الثالث : أهداف المؤسسة وغايتها:

قبل التعرف على أهداف الشركة لابد من تجسيد الغايات التي تأسست من أجلها و التي هي كما يلي :

ا. غايتها:

- ❖ تلبية احتياجات السوق المحلي في مجال الأكياس البلاستيكية المنسوجة و المطبخ و الحمامات و الأثاث المنزلي بمادة PVC.
- ❖ تطوير قدرتها و إمكانياتها باستمرار، توسيع الأسواق الداخلية و الخارجية من أجل تعزيز مكانتها في السوق، و مواكبة التطورات الخارجية.

II. أهدافها :

أما الأهداف فهي كما يلي :

- ✓ تحقيق أوسع رقعة تجارية.
- ✓ تعظيم الربحية مع تدني التكاليف.
- ✓ الحفاظ على إبقاء نشاط الشركة برفع مستوى المردودية.
- ✓ توفير أكبر عدد ممكن من وسائل الإنتاج.
- ✓ تحقيق أكبر حصة سوقية لمنتجاتها.
- ✓ المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة.
- ✓ تكوين و تدريب العمال و تلقينهم خبرات و مهارات جديدة.
- ✓ تحفيز الأفراد بوضع سياسة في مجال الاتصال، تدبير الأداء، و الحوار.
- ✓ التعبئة نحو مسار ثقافة الشركة بنشر فكرة توحيد السلوك و الالتزام .
- ✓ السعي إلى رفع رقم الأعمال و ذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج.
- ✓ المساهمة في الأعمال الخيرية، و استخدام أحسن تقنيات التسيير للحفاظ على استمرارية الشركة.
- ✓ العمل على جلب الآلات المتطورة و النماذج الراقية من منتج PVC .

شكل رقم(04): يبين شعار مؤسسة روابال موندريال

Royale Mondiale[®] RMS-BAHI Ltd.



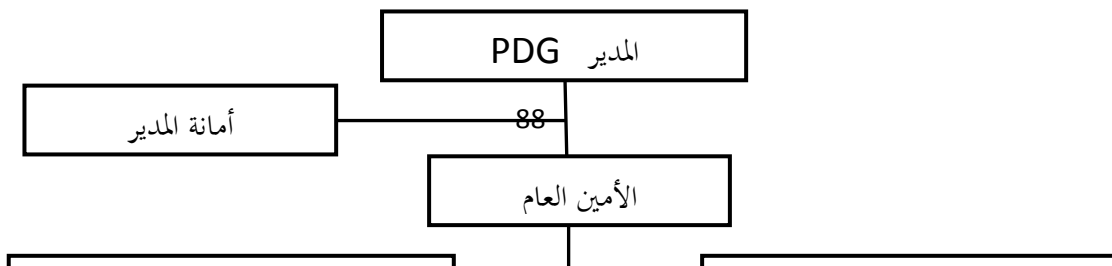
المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي للشركة:

تم اعتماد هذا الهيكل التنظيمي سنة 2003 لأن المؤسسة كانت تعاني من سوء تسيير المعلومات الإدارية لأن الهياكل التنظيمية السابقة غير فعالة.

الفرع الاول : شرح الهيكل التنظيمي للشركة :

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة روابال موندريال من ستة مصالح ذات طابع عملي و من ورشتين، ورشة خاصة بمنتوج الأثاث المنزلي و ورشة خاصة بنسيج الأكياس كما أن للإدارة أمانة عامة و مساعدة مكلفة بالأبحاث و أمين عام و مساعد مكلف بالعلاقات الخارجية كما هو موضح في الهيكل الموالي

شكل رقم(05): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة



١

المصدر : إدارة المؤسسة

الفرع الثاني : وظائف مصالح الشركة :

1- المدير العام: يشرف على جميع التعاملات الداخلية و الخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة و له الصلاحيات في اتخاذ القرارات و التدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2- أمانة المدير: تتكلف بـ :

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.
- استقبال المكالمات الداخلية و الخارجية.
- مساعدة المدير العام في مهامه.
- متابعة السير الحسن للنشاط في غياب المدير العام.

3- مساعدة مكلف بالعلاقات الخارجية: و يقوم بمساعدة المدير بالإشراف على التعاملات الخارجية و متابعتها.

4- مساعدة مكلف بالأبحاث التقنية: يتكلف بإدخال المعلومات في برنامج الإعلام الآلي لتحليلها و استغلالها في الدراسات و التخطيط و كذلك بمتابعة الإنتاج.

5- الأمين العام: و هو بمثابة حلقة وصل بين المدير العام و مختلف المصالح داخل المؤسسة.

6- مصلحة المحاسبة: تتكلف بـ:

- إعداد الميزانيات.
- تطبيق السياسات المالية للمؤسسة.
- تنظيم و ترتيب و حفظ مختلف الوثائق المحاسبية (الفواتير ، وصول استلام...).

7- مصلحة النقل: و تتكفل بنقل السلع و المنتجات و توفير وسائل نقل العمال.

8- مصلحة المستخدمين: و تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال طلبات العمل و الرد عليها.
- متابعة حضور و غياب العمال.
- الإشراف على منح العطل السنوية للعمال.
- متابعة التربصات التكوينية للعمال بحيث تكون فترة التربص بالنسبة إلى نشاط الأكياس المنسوجة من 15 إلى 60 يوما أما فيما يخص (PVC) فهي لمدة شهر.
- استقبال طلبات العمال من حيث التسبيقات و العطل.

9- مصلحة الإنتاج: و تظم ورشتين، ورشة الأكياس المنسوجة، و ورشة PVC و تتكلف هذه المصلحة بالإشراف على عمليات الإنتاج و متابعة السير الحسن للعمال.

10- المصلحة التجارية: و تقوم بعرض و بيع و تسويق منتجات المؤسسة كما تقوم بالإشراف على عمليات التموين و الشراء وتتكفل أيضا بتخزين المنتجات و المواد الأولية و استقبال طلبات زبائن الأثاث المنزلي و تصميمها بحيث تلبي رغباتهم.

11- المصلحة التقنية: و تتكفل بـ :

- القيام بتصليح مناطق الخلل الموجود داخل ورشة الإنتاج و خارجها.
- الصيانة و المتابعة الدولية لمختلف الآلات الإنتاجية.
- القيام بتركيب مختلف التجهيزات الكهربائية

المبحث الثاني: تقديم الكشوفات المالية للمؤسسة

باعتقاد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الفواتير ، اليومية ، ميزان المراجعة ، ميزانية ختامية، جدول حسابات النتائج...) قمنا بتعديل قائمة الميزانية وجود حسابات النتائج (قائمة الدخل) لكي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار المحاسبي الدولي الأول و السابع (و على الرغم من

أن المعايير الدولية لم تقدم شكلا محددا إلا أنها قدمت نموذج كاقترح للقوائم على أن لا يعد هذا الاقتراح كجزء من المعيار) و قد قمنا بتعديل جدول حسابات النتائج على شكل قائمة دخل بنوعية حسب الوظيفة و حسب النوعية و عدلنا الميزانية الختامية لأنه يمكن استخدام مخرجاتها في إعداد قائمة التدفقات النقدية أنه قمنا بإعداد الميزانيات المقارنة لأن طبيعة الدراسة تتطلب المقارنة بين سنتين فعند دراسة التغير في حساب العملاء نستعمل رصيد العملاء في بداية المدة و نهاية المدة أما نهاية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2011 أما بداية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2012.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم الكشوفات المالية للشركة بالنسبة للدورة المحاسبية 2011 و الدورة المحاسبية 2012 كما يلي:

جدول رقم (09): الميزانية (الأصول) المقفلة في 2011/12/31

2011	2012			الأصل
	مبلغ صافي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ إجمالي	
				أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - الممنوح

301314	361577		361577	الايجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراض مباني
900000	1080000		1080000	تثبيات عينية أخرى
820371	984445	273556	1258001	تثبيات ممنوح امتيازها
30831302	36997563	33966879	70964442	تثبيات يجري انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
32852988	39423586	34240435	73664021	مجموعة الأصل لغير الجاري

55579448	72250094		72250094	أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
36321057	45856979		45856979	حسابات دائنة واستخدامات
31602115	31045316		31045613	مماثلة
	5621232		5621232	الزبائن
				المدينون الآخرون
				الضرائب وما شابهها
				حسابات دائنة أخرى
				واستخدامات مماثلة
				الموجودات وما شابهها
				الأموال الموظفة والأصول
9057504	10765728		10765728	مالية الجارية الأخرى
				الخزينة
132560125	165539349		165539351	مجموع الأصول الجارية
165413114	204962937	34240434	239203373	المجموعة العام للأصول

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم (10): الميزانية (الخصوم) المقفلة في 2012/12/31

2011	2012	الخصوم
50000000	50000000	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به
864724	1037668	علاوات احتياطات - احتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة
1452450	579132	نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع)
1734766	2027839	رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
54051940	53644640	المجموع
4700000	5640000	الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
4700000	5640000	مجموع الخصوم غير الجارية
24531961	29086516	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
706370	449640	ضرائب
81422841	116142140	ديون أخرى خزينة سلبية
16661173	145648297	مجموع الخصوم الجارية
165413114	204962937	مجموع عام للخصوم

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم (11): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

2011		2012		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
				المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهلاك المؤونات خسائر القيمة مخصصات تدني المؤونة
595814		714976		النتيجة العمالياتية
				- المنتجات المالية - الأعباء المالية
				- النتيجة المالية
595814		714976		- النتيجة العادية
				العناصر غير عادية (المنتجات) العناصر غير عادية (الأعباء)
				النتيجة غير العادية
	113204		135844	الضرائب الواجبة على النتائج الضرائب المؤجلة على النتائج
482610		579132		نتيجة السنة المالية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم (12): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

2011		2012		البيان	
دائن	مدين	دائن	مدين		
				مبيعات بضاعة	
10099984		12119981		منتجات مصنعة	منتجات
				خدمة مقدمة	مباعة
733000		879600		مبيعات الاشغال	
				منتجات ملحقة	
				التنزيلات والتخفيضات	
				والمحسومات الممنوحة	
10832984		12999581		قيمة التنزيلات والتخفيضات	
				والمحسومات	
				الانتاج المخزن او المنتقص	
				المخزون	
				الانتاج المثبت	
				اعانات الاستغلال	
12999581		10832984		نواتج الدورة	
	9118902		10942682	بضاعة مباعة	
	325574		390688	المواد الأولية	
				التموينات الأخرى	
				تغيرات المخزونات	
				مشتريات الدراسات والخدمات	
				المؤادة	
	27263		32715	استهلاكات أخرى	
				التخفيضات والتنزيلات	
				والمحسومات المتحصل عليها	
				عن المشتريات	
				الخدمات	النقاو العام
				خارجية	الإيجارات

	164963		197956	الصيانة والتصليحات والرعاية أقساط التأمينات العاملون الخارجيون عن المؤسسة أجور الوسطاء والأتعاب إشهار التنقلات والمهمات والاستقبالات	
	102000		122400		
	16910		20292		
	1669128		2002954	خدمات أخرى التنزيلات والتخفيضات والمحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية	
	6795777		8154933	استهلاك الدورة	
4037207		4844648		استغلال لقيمة المضافة	
	3288826 152567		3946591 183080	أعباء المستخدمين ضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الاجور	
595814		714976		الفائض الخام للاستغلال	

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة .

المبحث الثالث : تحليل الميزانية بواسطة النسب والمؤشرات

من خلال تطرقنا في الفصلين السابقين الى الجوانب النظرية إلى كل من الاطار المفاهيمي للمعلومات المالية والمحتوى العام للقوائم المالي وكيفية تقييم الاداء المالي للمؤسسة ولترسيخ وتوضيح اكثر لهاته المفاهيم وجب علينا دراسة تطبيقية لمؤسسة روابال موندريال من خلال تحليل نسبها ومؤشراتها المالية.

المطلب الاول : التحليل بواسطة النسب المالية

سننتظر في هذا المطلب الى التحليل بواسطة النسب لكل من نسب السيولة والتمويل والمردودية

الفرع الاول : نسبة سيولة

سننتظر في هذا الفرع الى كل من نسبة سيولة الاصول ونسبة السيولة العامة للمؤسسة .

ا. نسبة سيولة الاصول

جدول رقم (13): نسبة سيولة الاصول

2012	2011	السنوات العناصر
165539651	132560125	الاصول المتداولة
204962937	165413114	مجموع الاصول
0.807	0.801	نسبة السيولة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة نسبة سيولة المؤسسة مرتفعة فهذا يعني أن المؤسسة في حالة جيدة ومثالية بصفة عامة من خلال أن مجموع الاصول أكبر من مجموع الاصول المتداولة ، وهذا يدل على أن استثمارات المؤسسة غير حديثة وبالتالي يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة .

ا. نسبة السيولة العامة

جدول رقم (14): نسبة السيولة العامة

2012	2011	السنوات العناصر
165539651	132560125	مجموع الاصول المتداولة
5640000	4700000	الديون قصيرة الأجل
29.3	28.2	نسبة السيولة العامة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة مرتفع وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت أن تغطي الديون القصيرة الاجل من خلال مجموع الاصول المتداولة .

الفرع الثاني : نسبة التمويل

سننتظر في هذا الفرع الى كل من نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الخارجي ونسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة .

I. نسبة التمويل الدائم :

جدول رقم (15): نسبة التمويل الدائم

2012	2011	السنوات العناصر
53644640	54051941	الأموال الدائمة
39423586	32852988	الأصول الثابتة
1.36	1.64	نسبة التمويل الدائم

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم أكبر من (1) وأن هذا يعني أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة وهذا يعني أن المؤسسة في أمان .

II. نسبة التمويل الخارجي :

جدول رقم (16): نسبة التمويل الخارجي

2012	2011	السنوات العناصر
145648297	106661173	مجموع الديون
204962937	165413114	مجموع الاصول
0.71	0.64	نسبة التمويل الخارجي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخارجي أكبر من 0.5 يعني هذا أن المؤسسة تستطيع تسديد كامل ديونها عن طريق بيع موجوداتها وهو ضمان لحقوق الغير عند الافلاس ويشجع المتعاملين على التعامل بثقة مع المؤسسة .

III. نسبة الاستقلالية المالية

جدول رقم (17): نسبة الاستقلالية المالية

2012	2011	السنوات العناصر
53644640	54051940	أموال خاصة
151318297	111361172	مجموع الديون
0.35	0.48	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من 1 في السنتين وهذا ما يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إلا إذا قدمت ضمانات أخرى.

الفرع الثالث : نسب المردودية (الربحية)

سنتناول في هذا الفرع إلى كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للمؤسسة

I. المردودية الاقتصادية

جدول رقم (18): المردودية الاقتصادية

العناصر	السنوات	
2012	2011	
579132	482610	النتيجة الصافية
204962937	165413114	مجموع الاصول
0.0028	0.0029	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبتين منخفضتين وهو ما يدل على عدم فعالية المؤسسة .

II. المردودية المالية

جدول رقم (19): المردودية المالية

العناصر	السنوات	
2012	2011	
579132	482610	النتيجة الصافية
53644640	54051941	الأموال الخاصة
0.01	0.008	نسبة المردودية المالية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة (من 0.008 الى 0.01) سنة 2011 و 2012 وهو ما

يدل على فعالية المؤسسة حيث أن كل ما زادت اجمالي أصول المؤسسة وبالتالي ازدادت الثقة فيها .

المطلب الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

بعد دراستنا في المطلب الاول الى تحليل بواسطة النسب المالية ولتقييم أداء المالي للمؤسسة لابد من التطرق الى التحليل بواسطة المؤشرات المالية ، من خلال حساب كل من رأس المال العامل والاحتياجات والخزينة الصافية للمؤسسة .

الفرع الاول : رأس المال العامل

I. حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

جدول رقم (20): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

السنوات	العناصر	2012	2011
	أموال دائمة	59284639	58751941
	(أصول ثابتة)	(39423586)	(32852988)
	رأس المال العامل	19861053	25898953

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

II. حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

جدول رقم (21): حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

السنوات	العناصر	2012	2011
	الأصول المتداولة	165539349	122560125
	(الديون القصيرة الأجل)	(145678296)	(106661172)
	رأس مال العامل	19861053	25898953

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

III. تفسيرات رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن رأس المال العامل الصافي موجب لكلا السنتين ويشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل وحسب هذا فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة ، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية .

الفرع الثاني : حساب رأس المال العامل الخاص

جدول رقم (22): حساب رأس المال العامل الخاص

2012	2011	السنوات العناصر
53644640	54051940	الأموال الخاصة
(39423586)	(32852988)	الأصول الثابتة
14221054	21198952	رأس المال العامل الخاص

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماداً على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الخاص موجب هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية وبالتالي فإن المواد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي المصادر الداخلية وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية .

الفرع الثالث : رأس المال العامل الإجمالي

جدول رقم (23): رأس المال العامل الإجمالي

2012	2011	السنوات العناصر
204962935	165413114	مجموع الأصول
(39423586)	(32852988)	الأصول الثابتة
165539349	132560125	رأس المال العامل الاجمالي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الاجمالي ارتفع في سنة 2012 بالنسبة لسنة 2011 يدل على سرعة دوران أصولها .

الفرع الرابع : رأس المال العامل الأجنبي

جدول رقم (24): رأس المال العامل الأجنبي

2012	2011	السنوات العناصر
5640000	4700000	ديون طويلة الاجل
145678297	106661172	ديون قصيرة الاجل
151318297	111361172	رأس المال العامل الاجنبي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الديون ارتفع بالنسبة لسنة 2011 وهذا ما يدل على أن المؤسسة في سنة 2012 لم تسدد ديون لسنة الماضية .

الفرع الخامس : حساب احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (25): حساب احتياجات رأس المال العامل

2012	2011	السنوات العناصر
154773621	123502621	احتياجات الدورة
(145678297)	(106661172)	(موارد الدورة)
9095324	16841449	احتياجات رأس المال العامل

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب لأن المؤسسة استطاعت تغطية موارد الدورة عن طريق احتياجات الدورة ، وبالتالي فإن المؤسسة في حالة جيدة .

الفرع الخامس : الخزينة الصافية

وتحسب الخزينة الصافية بطريقتين :

أ. الطريقة الاولى :

جدول رقم (26):حساب الخزينة

2012	2011	السنوات العناصر
10765728	9057504	القيم الجاهزة
(0)	(0)	(سلفيات مصرفية)
10765728	9057504	الخزينة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

ب. الطريقة الثانية :

جدول رقم (27): حساب الخزينة

2012	2011	السنوات العناصر
19861053	25898953	رأس المال العامل
9095324	16841449	(احتياجات في رأس المال العامل)
10765728	9057504	الخزينة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المؤسسة في وضعية جيدة بما أنها حققت توازن مالي وخزينة موجبة وحيث بالرغم من وجود احتياجات مرتفعة لدورة الاستغلال وتوليد احتياجات أخرى ناتجة عن الأنشطة الاستثنائية إلا أن المؤسسة تمكنت من توفير رأس مال عامل صافي إجمالي يغطي تلك الاحتياجات .

يعتبر هذا الفصل محاولة اجتهادية لتجسيد أهم ما تطرقنا إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال تقديمنا للمؤسسة روابال موندريال في الجزء الأول وهيكلها التنظيمي ودراسة حالتها للفترة الممتدة من سنة 2011 الى سنة 2012 ، وعرض قوائمها المالية (جدول الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة) الصادرة عن المؤسسة ، وقمنا في الجزء الثاني بالتطرق الى أهم النسب المالية والمؤشرات المالية لتقييم الاداء المالي للمؤسسة وهذا بإستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد ، والتي سجلت فيها المؤسسة نتيجة صافية قدرت في سنة 2011 ب : 482610 دج وقد شهدت ارتفاع في السنة الموالية قدرت ب : 579132 دج .

وقد تبين لنا من خلال دراستنا لنسب المالية أن المؤسسة تستخدم استثمارات غير حديثة و أنها مشبعة بالديون لتبعيتها لأموال الغير .

كما تبين لنا من خلال دراستنا للمؤشرات المالية أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل من خلال تغطيتها لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، وحققت فائض في الخزينة من خلال تغطيتها لإحتياجاتها من خلال رأسمالها .

الخاتمة العامة

تعتبر المعلومات في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وبقاء المؤسسة ، وتلعب التقارير المالية دورا هاما . وفعلا يتمثل في تزويد مختلف مستويات المؤسسة بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب .

. وعليه فالمعلومات كلما كانت ذات أدوار أكثر أهمية كلما كان استعمالها أوسع بالنسبة للمؤسسات و أهدافها المتمثلة في تحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل أي الاستراتيجي

فلا يمكن أن نتخيل هذه المنظمات دون معلومات وهذا ما يجعل الأخير أكثر أهمية من نظراتها من احتياجات المؤسسة ، ضف إلي ذلك أنها الأساس الذي تلجأ إليه المؤسسات الحالية في . اقتناص ومعرفة التهديدات ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة واستعمالها في التجسس الصناعي والذكاء الاصطناعي

. تقييم أداء المؤسسة هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرار ، ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية والخارجية

وكذلك تضمن التجديد المستمر للوسائل التي تتلاءم والأهداف المرجوة خاصة وإن التقييم له أدوار فعالة في المراقبة على جميع المستويات التنظيمية للمؤسسة (إستراتيجية ، تكتيكية ، تنفيذية) ويعمل على تحسينها دوما واختيار أحسن الأنظمة المتداولة والأحدث منها كي تكون المؤسسة دائما في تطوير المستمر لوسائل التي تدير أو تقييم أعمالها من أجل استقلال امثل للوسائل . وأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة

: اختبار الفرضيات

اختبار صحة الفرضية الأولى : تعتبر المعلومات المالية أساس اتخاذ القرارات فتستمد من القوائم المالية وتنتج عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات , من خلال دراستنا السابقة . نجد بأن هذه الأخيرة أثبتت صحتها , بحيث نرى أن المعلومات هي الوسيلة المستعملة ل إصال المعلومات إلى متخذي القرار من خلال التقارير المالية بصفة خاصة

اختبار صحة الفرضية الثانية : تحتوي القوائم المالية معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي ، تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة , من خلال دراستنا السابقة نجد بأن هذه الفرضية صحيحة , لأن القوائم المالي التي تدرج تحتها كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج يتم من خلالها تقييم أدائها عن طريق تحليلها بالنسب والمؤشرات المالية .

اختبار صحة الفرضية الثالثة : تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية , من خلال دراستنا السابقة نجد بأن هذه الفرضية صحيحة . , لأنها هاته المعلومات المالية تعد الأسس التي يتم من خلاله معرفة الوضعية المالية للمؤسسة

اختبار صحة الفرضية الرابعة : مؤسسة روابال مونديال في تحسن من خلال بداية تبني النظام المحاسبي المالي في جميع العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها , من خلال دراستنا التطبيقية لهذه المؤسسة نجد بأن هذه الفرضية صحيحة , حيث أن المؤسسة تشهد تطور ملحوظ من خلال أدائها المالي , وبرغم من أن المؤسسة لم تستوفي شروط هذا النظام ل عدم تقيدها بكافة قوائم المالية

النتائج

: على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلي جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي

النتائج النظرية

النظم الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي ، حيث تقوم باستغلال الخبرة والمهارات البشرية في حل المشاكل وبرمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات واقتراح الحلول الممكنة . ولو في ظل المعلومات الغير كاملة والتي تحمل درجة كبيرة من عدم اليقين

. تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط الوطني الجزائري

تعد المؤسسات الجزائرية القوائم التالية : الميزانية وجدول حسابات النتائج هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني ، لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إدراج قائمتين جديدتين هما : . جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في حقوق الملكية

. يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية SCF إن النظام المحاسبي المالي

. يدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية SCF يسمح النظام المحاسبي المالي

. القياس المقارن هو عملية منظمة تقوم بموجيها المؤسسة بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها

الاختلاف في عرض و اعداد القوائم المالية وطرق الافصاح عن المعلومات وتقيدها يؤثر مباشرة على مستخدميها ، وهنا يجب إتباع أسس في العرض و الاعداد تساعد في عملية الإبلاغ . عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة

: الجانب التطبيقي

أما الجزء التطبيقي والذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء التطبيقي النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية ، والمتمثلة في مؤسسة روابال مونديال ، يمكن : إيجاز أهم نتائج الدراسة التطبيقية المتحصل عليها فيما يلي

. لا زالت مؤسسة روابال مونديال تستخدم في استثماراتها القديم

. تستطيع المؤسسة أن تغطي الديون القصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة

. تستطيع المؤسسة أن تسدد كامل ديونها عن طريق بيع موجوداتها

. تعتبر المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على القروض

. عدم فعالية المؤسسة بنسبة للمردودية المالية

. حققت المؤسسة فائض في رأس مال العامل في السنتين بقدر : 25898953 دج لسنة 2011، و 16553949 دج لسنة 2012 التي يمكنها استخدامها في تمويل أاحتياجاتها المالية

. تعتبر المؤسسة في حالة جيدة ومثالية بصفة عامة ، وقد حققت التوازن المالي من خلال الخزينة الموجبة

الاقتراحات و التوصيات

: من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا بعض الحلول والاقتراحات وهي كالتالي

- اعتماد على المؤسسات الاقتصادية على المعلومات المالي لتقييم أدائها المالي من أجل التسيير الحسن لوضعيتها شؤونها المالية .
- الاعتماد على كل من المؤشرات والنسب المالية كمرجع في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تبنى عليها الأهداف والخطط المستقبلية .
- تصميم نظام فعال للمعلومات المالية يسمح بتوفير مختلف المعلومات عن المنافسين والزبائن .
- محاولة البحث على اسواق خارجية من أجل الرفع في رقم أعمالها والتقليل من ديونها .
- : أفاق الدراسة

: في ختام هذه الدراسة تبادرت إلي أذهاننا العديد من المواضيع التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها

- التأهيل الدولي في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية .
- scf التحليل المالي والمراجعة والتدقيق المحاسبي حسب .
- القياس المقارن وسيلة لتحقيق الامتياز .
- مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. اسماعيل عرياجي ، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الثانية، 1996
2. احمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
3. ايمان فاضل المرئي ،هيثم محمد الزعبي ، نظم المعلومات الادارية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2000
4. أحمد بن حماد الحمودة، تقييم الأداء الوظيفي، دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 34 ، العدد 2 ، سبتمبر 1994 .
5. أحمد عطاالله القطامين ، التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية (مفاهيم و نظريات و حالات تطبيقية) ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1996 .
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
7. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000
8. حسن علي مشرفي ، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة) ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ،الأردن، 1997
9. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
10. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعية، الطبعة الأولى، عمان،الأردن
11. سليمان مصطفى الدلاهمة ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2008
12. صلاح الدين. حسن السيبي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات المالية، دار الوسام ، لبنان، 1998

13. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004
14. عاشور كاتوش، المحاسبة العامة "أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
15. عبدالرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق ، 2006 .
16. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريش، الجزائر، 2009 .
17. عبد المحسن توفيق ، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية ، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 .
18. عبد الوهاب رميدي، على سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد" مبادئ عامة"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011 .
19. عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية ، أبو الخير للطباعة والتجليد ، الإسكندرية، مصر ، 2009 .
20. علاء عبدالرزاق السالمي ، نظم إدارة المعلومات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2003.
21. فؤاد الشرايبي ، نظم المعلومات الادارية ، الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 .
22. لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي scf، الصفحات الزرقاء، 2010 .
23. كمال الدين الظهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1998 .
24. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
25. مجيد الكرخي ، تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007 .
26. محمد احمد حسان ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2008 .

27. محمد عبدالعاليم صابر ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 .
 28. محمد الفيومي ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية والبنوك التجارية وشركات التأمين ، الدار الجامعية ، لبنان، 1990 .
 29. محمد الصيرفي ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 .
 30. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 .
 31. منال محمد كردي ، جلال ابراهيم العبد ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 .
 32. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير و المحاسبة التحليلية ،دار المحمدية العامة ، الجزائر ، طبعة 2000 .
 33. نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل معاصر، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005
 34. يوسف قريشي ، الياس بن سامي ، التسيير المالي ، دار وائل للنشر الاردن ، الطبعة الاولى 2006.
 35. وليد ناجي حيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 .
- II. المذكرات
1. جمال خنشورة ، تقييم الأداء الاقتصادي ،رسالة ماجستير ، معهد الاقتصاد ،جامعة باتنة،نوفمبر، 1987 .
 2. ساحل عبد فاتح ، دراسة التكاليف المعيارية ، مذكرة لنيل متطلبات رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003/2004 .
 3. شباح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية" دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007 / 2008 .

4. مراد رايس ، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة ، دراسة حالة مديرية سوناطراك بالأغواط ، مذكرة ماجستير في علم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر ، 2006 .
5. زوزو نعيمة ، دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تدقيق محاسبي ،جامعة الوادي ، الجزائر ، سنة 2011/2012 .
6. عباسي عصام ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع مالية مؤسسة، دراسة حالة ليند غاز 2009/2011، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011/2012 .

III. الجرائد والمجلات

الجرائد :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق ل 25 مارس سنة 2009 .

المجلات

1. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السادس، ديسمبر 2009، بسكرة، الجزائر .
2. عبد المليك مزهودة، « الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم »، مجلة العلوم الإنسانية ، 2001 ، جامعة بسكرة .

IV. المقابلات :

1. مقابلة شخصية مع السيد باهي عبد الوهاب نائب مدير مؤسسة روايال موندريال ، بالمؤسسة ، يوم

2014/05/ 26

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1. AlaimDavid, **L'information comptable outil de communication** , l'édition d'organisation ,Paris , 1987
2. Paul Amdieu, Veronique Bessière, **Analyse de l'information Financière: Diagnostic, évaluation, prévision et risques**, edition Economica, 2007

3. Patrick Piget, **La gestion financière**, Edition Economica, France, 1998
4. **Système comptable financier**, 5^{ème} édition, BERTI éditions, Alger, 2013

ثالثا : المواقع الالكترونية

1. <http://Fr.Wikipedia.Org/Wik/Information,le>
2. https://bu.univ-ouargla.dz/Mhawa_Amel.pdf?idthese=634

الملاحق

الميزانية (الأصول) المقفلة في 2012/12/31 الوحدة : دج

2011	2012			الأصل
	مبلغ صافي	الاهتلاكات	المبلغ الاجمالي	
301314	361577		361577	أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - الممنوح الاجابي او السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية
900000	1080000		1080000	أراض
820371	984445	273556	1258001	مباني
30831302	36997563	33966879		تثبيتات عينية اخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة
				مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقه بها سندات اخرى مثبتة قروض وأصول مالية اخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
32852988	39423586	34240435	73664021	مجموع الاصل غير الجاري
55579448	72250094		72250094	أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
36321057	45856979		45856979	حسابات دائنة واستخدمات
31602115	31045613		31045613	مماثلة الزبائن
	5421232		5621232	المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة
9057504	10765728		10765728	المزجودات وما شابهها الاموال الموضفة والاصول المالية الجارية الاخرى الخزينة
132560125	165539349		165539351	مجموع الاصول الجارية
165413114	204962937	3424235	239203373	

الملحق رقم (02)

الوحدة : دج

ميزانية (الخصوم) المقفلة في 2012/12/31

		الخصوم
50000000	50000000	رؤوس الاموال الخاصة رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به
864724	1037668	علاوات احتياطات- احتياطات مدمجة فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة
1452450	579132	نيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع)
1734766	2027839	رؤوس اموال خاصة اخرى / ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الاقلية
54051940	53644640	المجموع
4700000	5640000	الخصوم الغير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون اخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
4700000	5640000	مجموع الخصوم غير الجارية
24531961	29086516	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
706370	449640	ضرائب
81422841	116142140	ديون اخرى خزينة سلبية
106661173	145678297	مجموع الخصوم الجارية
165413114	204962937	مجموع عام للخصوم

جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الوحدة : دج

2011		2012		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
				المنتجات العملية الاخرى الاعباء العملية الاخرى المخصصات للاهلاك خسائر القيمة مخصصات تدني المؤونة
595814		714976		المنتجات العملية
				- المنتجات العملية - الاعباء المالية
				- النتيجة المالية
595810		714976		- النتيجة العادية
				العناصر غير العادية (المنتجات) العناصر غير العادية ' الاعباء
				النتيجة غير العادية
	113204		135844	الضرائب الواجبة على النتائج الضرائب المؤجلة على النتائج
482610		579132		نتيجة السنة المالية

جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الوحدة : دج

2011		2012		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
				مبيعات بضاعة
10099984		12119981		منتجات مباعه
733000		879600		منتجات مصنعة خدمات مقدمة مبيعات الاشغال
				منتجات ملحقة
				التنزيلات والتخفيضات والمحسومات الممنوحة
10832984		12999581		قيمة التنزيلات و التخفيضات و المحسومات
				الانتاج المخزن او المنتقص المخزون الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
12999581		10832984		نواتج الدورة
4628963	9118902 325574 27263	5554756	10942682 390688 32715	بضاعة مباعه المواد الاولية التموينات الاخرى تغيرات المخزونات مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة استهلاكات اخرى التخفيضات والتنزيلات و المحسومات المتحصل عليها من المشتريات
	164963 102000 16910		197956 122400 20292	خدمات خارجية التقاويل العام الايجارات الصيانة والتصليلحات والرعاية اقساط التامينات العاملون الخارجيون عن المؤسسة اجور الوسطاع و الاتعاب اشهار التنقلات ومهمات الاستقبال
	1669128		2002954	خدمات اخرى التنزيلات والتخفيضات والمحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية
	6795777		8154933	استهلاك الدورة
4037207		4844648		استغلال القيمة المضافة
	3288826 152567		3946591 183080	اعباء المستخدمين ضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة عن الجور
595814		714976		الفائض الخام للاستغلال

الملحق رقم (05) : مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي في الجزائر

يمكن توضيح أهم التغيرات الطارئة على حسابات المخطط المحاسبي الوطني للوصول الي النظام المحاسبي المالي الجديد في جدول للمقارنة بأكثر وضوح كما يلي :

الجدول يمثل المقارنة بين حسابات PCN و scf

الأصناف	PCN - 35 - 75	SCF	ملاحظات
الصنف 01	الاموال الخاصة : 10 رأس المال الاجتماعي 11 رأس المال الفردي 12 علاوة الإصدار 14 اعانات الاستثمار 15 فرق اعادة التغيير 17 مابين الوحدات 18 النتيجة 19 مؤونات الاعباء والخسائر	10 رأس المال ،الاحتياطات 101 رأس المال الخاص 103 منح مرتبطة بالاموال الاجتماعية 104 فرق التقدير 1 105 فرق اعدة التغيير 106 احتياطات 107 فرق الموازنة (فرق اعادة تقييم السندات) 108 حساب المستغل 109 رأس المال المسجل غير المطلوب 11 حساب محول من جديد 12 حساب النتيجة الدورة 13 حساب الاعباء والايرادات المؤجلة 15 حساب مؤونات الاعباء خصوم غير متدالة 16 حساب الديون 17 ديون متعلق بالمساهمات 18 مابين الوحدات والفروع	نلاحظ من خلال المشروع المحاسبي المالي ان الصنف الاول يضم الاموال الخاصة بالاضافة الي القروض ، بحيث تم اعتماد مبدأ الاستحقاقية في التصنيف وهذا ماكان معمولاً به في التحليل المالي
الصنف 02	الاستثمارات : 20 مصاريف اعدادية 21 قيم معنوية 22 اراضي 24 تجهيزات الانتاج 25 تجهيزات اجتماعية 28 استثمارات قيد الانجاز 29 اهتلاك الاستثمارات	20 القيم المعنوية و فرق الاقتناء 203 مصاريف تطوير القيم الثابتة 204 برامج وأنظمة الاعلام الالي و الحسابات الممثلة 205 رخص ، مركبات 207 فرق الاقتناء او شهرة المحل 208 قيم معنوية اخرى 21 القيم الثابتة المادي 211 الاراضي 213 مباني 215 تركيبات تقنية ومعدات وادوات صناعية 218 قيم ثابتة مادي اخرى مثل وسائل النقل ، تجهيزات مكتب ... 22 القيم الثابتة المنتازل عنها 23 القيم الثابتة الجارية 26 حقوق متعلقة بالمساهمات 27 قيم ثابتة مالية اخرى 28 اهتلاك القيم الثابتة 29 تدني قيمة القيم الثابتة	نلاحظ الغاء المصاريف الاعدادية ، كما نجد ان الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة تصنف ضمن الاصول غير المتدولة مثل الميزانية المالية في التحليل المالي ، في حين ان هذه الحقوق كانت تسجل في الصنف الرابع من خلال pcn
الصنف 03	المخزونات : 30 بضائع 31 مواد أولية ولوازم	حسابات المخزونات - والحسابات الجارية : 30 بضائع 31 مواد أولية ولوازم	

	32 تمويل آخر منها 321 المواد المستهلكة 322 اللوازم المستهلكة 326 الاغلفة 33 المنتجات الجارية 34 انتاج الخدمات الجارية 35 انتاج مصنع من الطرف المؤسسة 351 انتاج وسيط 355 انتاج تام 358 انتاج متبقي او مواد قابلة للاسترجاع بالاضافة الى الحسابات 36، 37، 38، 39.	33 انتاج نصف مصنع 34 انتاج جاري 35 انتاج تام الصنع 36 فضلات والمهمات 37 مخزونات بالخارج 38 مشتريات 39 مؤونات نقص المخزون	
نلاحظ أن حسابات الغير في النظام المحاسبي المالي الجديد تضم حسابات الحقوق والديون في pcn، من خلال النظام المحاسبي الجديد يمكن أن تكون أرصدة الصنف الرابع مدينة أو أرصدة دائنة ، وهذا على حسب طبيعة الحساب	الصنف الرابع : حسابات الغير 40 المورد والحسابات التابعة له : 401 - حساب موردي - المخزونات والخدمات 403 حساب المورد - اوراق الدفع 404 حساب موردي الاستثمار 405 حساب موردي الاستثمارات - أوراق الدفع 408 حساب موردي الفواتير التي لم تصل 409 حساب الموردين المدينون كا التسبيقات 411 الزبائن 413 - حساب الزبائن - أوراق القبض 416 الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم 417 حقوق مرتبطة بالاعمال والخدمات الجارية 418 حساب الزبائن - فواتير لم تحرر بعد 419 حساب الزبائن الدائنون 42 المستخدمون والحسابات الملحقه : 421 أجور مستحقة 422 أموال الخدمات الاجتماعية 423 مساهمين المستخدمين في النتيجة 425 تسبيقات 426 ايداعات محصلة 427 معارضة على الاجور 428 أعباء للدفع - ايرادات للتحصيل 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه : 44 الدولة ، الجماعات العمومية ، الهيئات الدولية و الحسابات الملحقه : 441 حساب الدولة والجماعات العمومية - مساعدات للتحصيل 442 حساب الدولة - رسوم وضرائب للتحصيل 443 عمليات خاصة مع الدولة والجماعات العمومية 444 حساب الدولة - ضريبة على النتيجة 445 حساب الدولة - الرسم على رقم الأعمال 448 حساب أعباء للدفع وايرادات للتحصيل (خارج الضريبة) 45 الشركاء 451 عمليات المجموعة 455 حسابات جارية	الحقوق : 40 حسابات الخصوم المدينة 42 حقوق الاستثمارات 43 حقوق المخزونات 44 حقوق لدى الشركاء والشركات الحليفة 45 تسبيقات على حساب 46 تسبيقات الاستغلال 48 النقديات 49 مؤونة نقص الحقوق	الصنف 04

	456 عمليات خاصة برأس المالي 457 حصص للدفع 458 عمليات جماعية 46 حسابات مختلفة مدينون - حسابات مختلفة الدائنون 462 حقوق التنازل عن القيم الثابتة 464 ديون اقتناء سندات التوظيف ، ديون الحصول على سندات الخزينة 465 حقوق التنازل عن سندات التوظيف ، حقوق التنازل عن أدوات الخزينة 467 مدينون اخرون ، دائنون اخرون 468 أعباء مختلفة للدفع ، إيرادات للاستلام 47 الحسابات الوسيطة - مبالغ في انتظار التحميل 48 أعباء وإيرادات مسجلة مقدما : 481 مؤونة الخصوم المتداولة 486 أعباء المسجلة مسبقا 487 إيرادات مسجلة مسبقا 49 نقص قيمة حسابات الغير : 491 نقص قيمة حسابات الزبائن 495 نقص قيمة حسابات المجموعة وحسابات الشركاء 496 نقص قيمة الحسابات المدينة المختلفة 498 نقص قيمة حسابات اخرى للغير		
يضم الصنف الخامس الحسابات المالية ويمكن ارسدة مدينة أو دائنة .	الحسابات المالية : يضم هذا الصنف الحسابات المالية التالية : 50 القيم المنقولة للتوظيف 51 حسابات البنوك والمؤسسات المالية المماثلة 52 أدوات الخزينة - الأدوات المالية 53 الصندوق 54 سلف مستديمة واعتمادات 58 تحويلات داخلية 59 نقص قيمة الأصول المالية	الديون : 50 حسابات الاصول الدائنة 52 ديون الاستثمار 53 ديون المخزونات 55 ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة 56 ديون الاستغلال 57 تسبيقات تجارية 58 ديون مالية	الصنف 05
نلاحظ من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح من الضروري تصنيف الاعباء حسب الوظيفة الي تصنيفها حسب طبيعتها	الاعباء : 60 حساب (المشتريات المستهلكة من البضائع المباعة والمواد الاولية المستهلكة وتموين آخر مستهلك) 61 خدمات خارجية 62 خدمات خارجية أخرى 63 مصاريف المستخدمين 64 ضرائب ورسوم 65 مصاريف مالية 66 مصاريف المستخدمين 67 العناصر الاستثنائية 68 مخصصات الاهلاك والمؤونات ونقص القيمة 69 الضرائب على الارباح	الأعباء : 60بضائع مستهلكة 61 مواد ولوزام مستهلكة 62 خدمات 63 مصاريف المستخدمين 64 ضرائب ورسوم 65 مصاريف مالية 66 مصاريف المستخدمين 68 الاهتلاكات والمؤونات 69 أعباء خارج الاستغلال	الصنف 06
	70 بيع المنتجات المصنعة والبضائع وتقديم	الإيرادات :	الصنف

	الخدمات 700 مبيعات بضائع 701 بيع منتجات تامة الصنع 702 بيع منتجات وسطية 704 بيع - أعمال 705 بيع - دراسات 706 خدمات أخرى مقدمة 708 إيرادات النشاطات الثانوية 709 تخفيضات وحسومات 72 إنتاج مخزن 73 إنتاج قيم ثابتة 74 إعانات الاستغلال 75 إيرادات أو نواتج أخرى وظيفية 76 إيرادات مالية 77 عناصر غير عادية - إيرادات 78 استرجاع خسائر القيم والمؤونات	70 مبيعات بضائع 71 إنتاج مباع 72 إنتاج مخزن 73 إنتاج المؤسسة لذاتها 74 خدمات مقدمة 75 تحويل الأعباء الإنتاج 76 أعباء مالية 77 إيرادات متنوعة 78 تحويل أعباء الاستغلال 79 إيرادات خارج الاستغلال	07
تم إلغاء الصنف الثامن من خلال النظام المحاسبي المالي	الأصناف 8 و 9 تستعمل في محاسبة التسيير من خلال المحاسبة التحليلية	النتائج : 80 الهامش الإجمالي 81 القيمة المضافة 83 نتيجة الاستغلال 84 نتيجة خارج الاستغلال 85 نتيجة التصفية	الصنف 08